وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج
University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi-Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون إعلام آلي وأنترنت

الموسومة بـ

دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري

إعداد الطالبتين:
- بوخاري أسماء
- بلمومن نسرين

اشراف الدكتور:
- لفقير بولنوار

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
ماني عبد الحق	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
لفقير بولنوار	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا
بلفروم محمد الأمين	أستاذ محاضر –ب–	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
MRTsoft

شكر وعرفان

الحمد الله الذي أنار لنا طريق العلم والمعرفة في إتمام

وإنجاز هذا البحث العلمي المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور المشرف "لفقير بولنوار" على كل ما

قدمه من توجيهاته ونصائحه القيمة في إثراء موضوع دراستنا.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو

من بعيد، وإلى كل الأساتذة الأفاضل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد

البشير الإبراهيمي، كما أخص بالشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة الدراسة.

إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد الله نطوى سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي العمل المتواضع الذي أهديه:

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي الى طريق النجاح، والذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر "والدي العزيز" حفظه الله لنا.

إلى أول من تلفظ لساني باسمها فنبض قلبي إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها "أمي الحبيبة" حفظها الله.

إلى ينابيع الصدق الصافية أختاي، سهام وابتسام.

إلى من كانوا ولا زالوا سند حياتي إخوتي، فؤاد، عادل، رضا، إسماعيل.

إلى أعز الصديقات اللواتي جمعتني بهن الذكريات.

إلى من شاركتني عناء إعداد هذه المذكرة صديقتي الغالية أسماء وكل عائلتها.

بلمومن نسرين

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع

إلى منبع النور في حياتي رمز الصبر أمي الغالية، والقلب العطوف أبي الغالي

" بارك الله في عمرهما"

أخي الوحيد " أنس" حفظه الله

جدي "النذير" قدوتي

صديقاتي ورفيقات دربي

بوخاري أسماء

قائمة المختصرات:	
دون طبعة	د ط
دون جهة مصدرة	د ج م
دون بلد النشر	د ب ن
دون سنة النشر	د س ن
الصفحة	ص

مقدّمة

مقدمة:

عرف العالم بداية القرن الواحد والعشرين عدة تغيرات ومن أبرز التغيرات التي أثرت على العديد من المجالات (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية) هي التقدم التقني في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتي أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة، كما أعادت صياغة المصطلحات التقليدية وإضفاء الصيغة الإلكترونية عليها. ومن المفاهيم التي فرضتها هذه الثورة التقنية هي مصطلح الإدارة الإلكترونية، والذي يحظى باهتمام واسع سواء من قبل الباحثين في مجال الإدارة العامة أو من قبل الحكومات والساهرين على قيامها في العديد من الدول.

ولقد عرف هذا التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية تشجيعا خاصا، هذا لما تحدثه من تغير في أساليب العمل الإداري وتسهل من أدائه وفعاليته، وبالتالي فقد استجابت معظم الدول لهذا التحول التقني الذي أفرز نظما إدارية متطورة والتي بدورها تنعكس على الحياة الاجتماعية للشعوب.

والجزائر اليوم كغيرها من الدول، سعت إلى مواكبة التطور الحاصل في القطاع الإداري، لما تقدمه الإدارة الإلكترونية من إيجابيات ومزايا، والتي فشلت الإدارة التقليدية في تحقيقها، ومنها محاربة ظاهرة الفساد الإداري والتي انتشرت بكثرة بسبب أنظمة إدارية بالية، وبفعل عدم خضوع السلطات الإدارية للرقابة والمساءلة وإشراك المواطنين في القرارات، اشتملت كل السلبيات من إساءة استخدام الموارد وتعقيد الإجراءات الإدارية.

مما طرح إمكانية أن تكون الإدارة الإلكترونية وسيلة لمكافحة الفساد الإداري، وهذا لما تحققه من توفير لموارد وتسهيل الإجراءات وتطبيق مبدأ الشفافية والمشاركة لتحقيق الازدهار وبناء دولة ديموقراطية حقة.

كل هذا الذي استعرضناه يضعنا أمام مجموعة من النقاط والمفاهيم الأساسية علينا دراستها والتي يمكن أن نعتبرها حلا في مواجهة ومحاربة الفساد الإداري، بالإعتماد على الإدارة الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول علاقة بين متغيرين مهمين وهي علاقة الإدارة الالكترونية والفساد الإداري، بالإضافة الى حداثة الموضوع حيث يتحدث عن توظيف التقنية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال في الإدارات وهذا يجعلها آلية من آليات مكافحة الفساد الإداري، وهذا الأخير يعتبر موضوع حساس تسعى الدول للقضاء عليه.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

أسباب ذاتية:

- إرتباط الموضوع بالتخصص العلمي.
- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع الإدارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أسباب موضوعية:

- حداثة موضوع الإدارة الالكترونية.
- دراسة مشكلة الفساد الإداري وإيجاد الحلول عن طريق توظيف التكنولوجيا والانترنت في الإدارات.

أهداف الدراسة:

إن الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة هي:

- إزالة الغموض عن المصطلحات الجديدة مثل الإدارة الإلكترونية.
- دراسة الوسائل التي اعتمدتها الإدارة الإلكترونية للقضاء على الفساد الإداري.

إشكالية الدراسة:

جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن للإدارة الإلكترونية أن تكون وسيلة للحد من الفساد الإداري؟

كما نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما مدى ترابط مفهوم الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري؟

- كيف تستطيع آليات الإدارة الالكترونية القضاء على الفساد الإداري؟

منهج الدراسة:

للقيام بهذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدامه في هذه الدراسة من خلال تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري، وعناصر الإدارة الإلكترونية وأثار الفساد الإداري، وكذلك تبيان آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، بالإضافة الى اعتماده عند ذكر وتوضيح مشروع الجزائر الإلكترونية.

صعوبات الدراسة:

- أهم الصعوبات التي واجهتنا هي نقص في النصوص التنظيمية للإدارة الإلكترونية.

تقسيم الدراسة:

ارتأينا تقسيم هذه الدراسة لفصلين إثنين، بداية بمقدمة واضحة وشاملة، حيث قسمنا الفصل الأول الذي يعالج الإطار المفاهيمي لكل من الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري، من خلال الإحاطة بالتعاريف، الخصائص، المبادئ، وكل ما من شأنه أن يزيل الغموض على مفهوم الإدارة الالكترونية والفساد الإداري.

إضافة إلى فصل ثاني يتناول مكافحة الفساد الإداري في ظل الإدارة الالكترونية، مع التركيز على دور آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري وتعزيز مبادئ الحكم الراشد.

الـفـصل الأول

الإدارة لإلـكـترونـيـة والـفـساد الإداري مقـاربـة نـظريـة

الفصل الأول: الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري مقاربة نظرية

في ظل مجتمعنا المعاصر كان لابد من اعتماد التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال لمسايرة التغيرات السريعة في مختلف المجالات، وخاصة المجال الإداري بحيث أصبحت الأمور التقليدية لا تتماشى مع احتياجات وقتنا الحالي، وقد أدى التجاوب مع هذه التقنيات الى ظهور أساليب متطورة للإدارة التي تفرض التحول من الإدارة التقليدية بأساليب روتينية الى إدارة الكترونية تعتمد على التقنية والحداثة.

وقد أصبح تطبيق الإدارة الإلكترونية كغيرها من المشاريع التي قد تطبق في أي بلد من بلدان العالم التي تسعى من خلالها الحكومة الى تفعيل وتحسين الخدمات المقدمة للأفراد، بالإضافة الى مكافحة ظاهرة الفساد الإداري.

ومن أجل إعطاء صورة واضحة لفهم العلاقة بين الإدارة الالكترونية والفساد الإداري سوف نقسم هذا الفصل الى مبحثين، نتناول في المبحث الأول الإدارة الالكترونية، اما المبحث الثاني فسنتناول فيه الفساد الإداري.

المبحث الأول: الإدارة الالكترونية

إن الإدارة الإلكترونية لم تكن وليدة الصدفة بل كانت نتاج الثورة التقنية وثورة الاتصالات الحديثة التي مهدت لظهورها وتطبيقها، لذلك نحاول دراسة هذا المصطلح الجديد من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية

تعتبر الإدارة الالكترونية أحد أهم صور التطور الذي عرفته الحكومات والتي ساهمت في جودة خدماتها المقدمة للأفراد هذا ما دفعنا الى دراسة هذا المطلب من خلال معرفة أسباب اللجوء إلى الإدارة الإلكترونية والتخلي عن الإدارة التقليدية.

إن تشعب الخدمات التي تقدمها الإدارات كانت من الأسباب الرئيسية للتحول من الإدارة التقليدية الى الالكترونية حيث وفرت هذه الأخيرة المرونة اللازمة، ومن هذا المنطلق يمكننا

التحدث في الفرع الأول عن نشأة الإدارة الالكترونية وكيف تم التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الرقمية، ثم سنتناول في الفرع الثاني التعريف بالإدارة الالكترونية بالإضافة الى فرع ثالث فتناول فيه الخصائص.

الفرع الأول: نشأة الإدارة الإلكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات العلمية المستحدثة في مجال العلوم العصرية، وقد أدى إلى ظهوره عدة مبررات، كانت نتيجتها الانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية.

أولا: مبررات ظهور الإدارة الإلكترونية

يمكن تقسيم أهم المبررات التي أدت الى ظهور الإدارة الإلكترونية إلى عوامل تقنية، وعوامل سياسية، وعوامل اقتصادية، وعوامل متعلقة بالفساد والبيروقراطية.

1. العوامل التقنية:

تبلور عندما أتاحت الإدارات خدماتها للأفراد والمؤسسات والإدارات الحكومية والقطاع الخاص عبر الإنترنت، فقد بدأت أعمال الإدارات الحكومية والقطاع الخاص، وانتقلت إلى القطاع العام والحكومي بأجهزته المختلفة.[1]

لكن بعض الآراء الأخرى ترى أن الإدارة الالكترونية لم تظهر مع بداية انتشار تطبيق الانترنت في منتصف التسعينيات، بل أنها سبقت ظهور الإنترنت في الإدارات بأكثر من عقدين من الزمن باستعمالها الهاتف، الفاكس والحاسوب، فقد كانت الإدارة الالكترونية قبل ظهور الإنترنت في مرحلة تطور بطيئة لكنها قفزت إلى مرحلة نوعية وهذا بفضل تكنولوجيا الإنترنت واستخداماتها، لتعتبر بعدها أهم ظاهرة تاريخية وتكنولوجية رافقت القرن الواحد والعشرين.[2]

[1] **ياسر محمد عبد العال**، الادارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، د ط، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2016، ص.69.

[2] **سعد غالب ياسين**، الإدارة الالكترونية، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص.59.

2-العوامل السياسية:

لم يعد أمام الحكومات والدول التي تريد مواكبة التطور ولا تتخلف عن الركب خيار سوى الاتجاه نحو التكنولوجيا الرقمية، فقد دخلت الدول سباقا مع بعضها البعض لتحقيق غاياتها، وفرض سياساتها والانتصار في شتى المجالات، وباتت الدول التي تتمسك بالجانب التقليدي للأعمال عاجزة عن مواصلة الحياة الاجتماعية الكريمة لمواطنيها.[1]

لهذا من المبررات الأولى لاعتماد الإدارة الإلكترونية وظهورها وانتشارها هو منافسة الدول لمواكبة التكنولوجيا الرقمية لتحقيق الرقي لمجتمعاتها.

كل هذا ساعد وبشكل كبير كدافع للتحول إلى الصور الجديدة للإدارة للقضاء على البيروقراطية التي تلازم الإدارة التقليدية.

3-العوامل الاقتصادية:

كما أن للإدارة الالكترونية أهداف اقتصادية بحيث تعتبر الإدارة الإلكترونية كأحد مزايا الثورة المعلوماتية التي تساهم في الخروج من النمط التقليدي لتسيير الإدارة الاقتصادية، والانخراط في العولمة الاقتصادية.

ونقصد بالعولمة حالة من اختزال المسافة والزمن وسرعة تبادل الآراء عبر العالم مما يخلق ترابط المجتمعات الإنسانية، ولقد تجاوز الامر انتقال الأفكار، بل اقتضى التراضي على أفكار ومشاريع مشتركة عن طريق عقد الاتفاقيات من خلال شبكة الإنترنت في مختلف الدول.[2]

وهذا ما يعكسه تطبيق الإدارة الإلكترونية لتحقيق مبدأ العولمة والشراكة بين الدول التي تعتمد على التكنولوجيا وتسعى إلى تطوير جميع المجالات تقنيا.

---

[1] **سمية بومروان**، الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية (دراسة مقارنة)، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014، ص.42.

[2] **سامية عزيز، قوارح ام لخير**، الإدارة الالكترونية كاستراتيجية بديلة للإدارة التقليدية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، د. ج. م، العدد 01، الجزائر، 2021، ص.121.

4-عامل الفساد والبيروقراطية:

إن تحول الإدارات التقليدية الى إدارات الكترونية تكشف النقلة النوعية التي أحدثتها هذه الأخيرة في التنظيم الإداري، وفي أساليب العمل في الإدارات، مما انعكست إيجابا على الحكومات بحيث تغلبت على المشكلات التي تعاني منها الإدارات التقليدية من بيروقراطية وفساد والعديد من السلبيات.[1]

فقد بدا أداء الإدارات التقليدية نمطيا وليس من مستوى طموح المواطنين، فكان الاعتماد على أساليب الإدارة الحديثة الخطوة على سبيل السعي إلى التخفيف من الأعباء الإدارية على الحكومات.

إن هذا التحول ليس بعملية سهلة لاعتمادها على أساليب تقنية ووسائل تتطلب الخبرات، لهذا وجب توفير الامكانيات المادية والمالية اللازمة لإحداث هذه النقلة من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.[2]

ثانيا: الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية لا يكون دفعة واحدة، فهذا قد يؤدي إلى خلل في العمل الإداري، حيث يكون الانتقال نحو واقع جديد دائما يرتبط بتهيئة الظروف والبيئة الملاءمة لهذا الانتقال، لذلك فإنه من أفضل الطرق للوصول إلى الانتقال السليم لتطبيق استراتيجية الإدارة الإلكترونية هو بتقسيم خطة وصول إلى المرحلة النهائية للإدارة الإلكترونية.

إذ لا يمكن كما ذكرنا سابقا الانتقال من نظام إداري تقليدي نمطي فاسد إلى نظام إداري إلكتروني دفعة واحدة لأنه يخلق اختلالات في النظام الإداري، مما يؤدي إلى تفاجئ المواطنين بها، لذلك يكون الانتقال السليم بعد القيام بإصلاح إداري للنظام الإداري التقليدي.

[1] **حسين بن محمد الحسين**، الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي (المحور الثاني: التوجهات والأساليب الحديثة في تطوير أداء المنظمات، المملكة العربية السعودية، الأيام من 1 الى 4 نوفمبر 2009، ص06

[2] **قويدر بورقبة، رحمة مجدة حصباية**، دوافع التحول نحو الإدارة الالكترونية في منظمات الاعمال، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 06، الجزائر، 12-07-2020، ص.08.

لقد قدم العديد من الفقهاء والباحثين في المجال الإداري إسهامات حول المراحل الأساسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وترى أحد هذه الآراء أن التحول أو الانتقال الناجع والسليم من الإدارة النمطية التي تتصف بجمود الهيكل التنظيمي، والتعقيد البيروقراطي إلى نموذج الإدارة الإلكترونية الحديثة لابد من مروره بمراحل والتي تشمل ما يلي:

1-مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة:

في هذه المرحلة يتم تفعيل الإدارة التقليدية والعمل على تنميتها وتطويرها في الوقت الذي يتم وبشكل متواز تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية، لكي يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة تنفيذ معاملاته وإجراءاته بشكل سهل ودون نفاذ الوقت[1]. حيث يستطيع من يملك حاسبا شخصيا أو عن طريق حواسيب عامة الاطلاع على ما يتم نشره من طرف المؤسسات والإدارات والوزارات عبر الشبكة الإلكترونية مع إمكانية طبع أو استخراج أو ارسال الاستمارات اللازمة وتعبئتها لإنجاز أي معاملة.[2]

2-مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل:

يعتبر الباحثون هذه المرحلة الوسيط بين المرحلة الأولى والمرحلة التي تأتي بعد مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل، حيث يتم في هذه المرحلة تفعيل تكنولوجيا الفاكس والتلفون ويمكن للمواطن العادي في هذه المرحلة الاعتماد على التلفون المتوفر، ويستفاد منه في الإجراءات والأوراق عن طريق الاستفسار ولمعرفة الشروط اللازمة لإنجاز المعاملات.

3-مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة:

في هذه المرحلة يتم التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة بعد أن يكون عدد المستخدمين للشبكة الإلكترونية قد وصل لمستوى عال ويكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الإلكترونية

---

[1] **مصطفى يوسف كافي**، الإدارة الإلكترونية (إدارة بلا أوراق، إدارة بلا مكان، إدارة بلا زمان، إدارة بلا تنظيمات جامدة)، د ط، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011، ص.94.

[2] **إبراهيم سليمان**، الحكومة الإلكترونية، د ط، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، غزة، 2010، ص.48.

وتقبلها وتفاعل معها بعد أن أصبحت المعاملات الإدارية تتم بأسرع وقت وأقل جهد وأقل تكلفة وبأكثر فعالية.[1]

الفرع الثاني: تعريف الإدارة الإلكترونية

مما لا شك فيه أن التعريف ضرورة لتحديد مصطلحات الدراسة ومن ثم إزالة اللبس لإعداد البحث العلمي.

تعتبر الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة في مجال الإدارة، حيث كان ظهوره نتيجة لتطورات تقنية عرفها عالمنا المعاصر منذ الانتقال إلى التعامل الإلكتروني تعويضا للتعامل الورقي.

ويكاد أغلب المتخصصين في المجال الإداري يتفقون على تعريف عام للإدارة الإلكترونية والذي يشتمل على بعض المتطلبات الرئيسية من حاسوب واتصالات وغيرها، لكن رغم هذا فإن هناك اختلافا في التعريفات.

إن الإدارة الإلكترونية مصطلح إداري يقصد به أن جميع مهام المؤسسة الإدارية ونشاطاتها تقوم بالاعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية وهذا وصولا لتحقيق أهداف إدارية جديدة.[2]

كذلك عرفت أنها عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وشبكة الإنترنت في جميع العمليات الإدارية الخاصة بمنشأة ما، وهذا بغية تحسين فاعلية الأداء بالمنشآت.[3]

[1]**مصطفى يوسف كافي**، المرجع السابق، ص.94.

[2]**لمين علوطي**، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 15، العدد 42، 30 افريل2008، ص.144.

[3]**محمد سمير أحمد**، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.42.

كما تعرف أيضا على أنها عملية ميكنة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية، بالاعتماد على جميع تقنيات المعلومات لتحقيق أهداف الإدارة الحديثة تبسيطا للإجراءات والقضاء على النمطية.[1]

وبمعنى آخر فالإدارة الإلكترونية تعتبر أنها إنجاز للمعاملات الإدارية عبر شبكة الإنترنت عكس الطريقة التقليدية اليدوية وهذا اختصار للوقت والمال والجهد، من أجل تحقيق خدمات أفضل للمواطنين وتحقيق أمثل للمطالب المستهدفة بالجودة المطلوبة.[2]

ويمكن تعريف الإدارة الالكترونية تعريفا إجرائيا بحيث نقول إنها عملية إدارية قائمة على الإمكانيات المختلفة من إنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط، التوجيه، والرقابة.[3]

حيث يرى البعض أنها وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة وهي إدارة بلا أوراق إلا أنها تستخدم الأرشيف الإلكترونية وهي إدارة بلا مكان وبلا زمان بحيث أصبحت الإدارة بلا تنظيمات جامدة.[4]

وفي نفس الاتجاه تم تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها:" استخدام التكنولوجيا وخاصة تطبيقات الإنترنت المبنية على شبكات المواقع الإلكترونية، لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات الإدارية وتوصيلها، وخدمة المواطنين بشفافة عالية وبكفاءة فعالة وبعدالة ".[5]

أما بالنسبة للبنك الدولي فقد عرفها بأنها: " مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال بتغير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين والمؤسسات التجارية

---

[1] **فداء حامد**، الإدارة الإلكترونية (الأسس النظرية، والتطبيقية)، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص.203.

[2] **فداء حامد**، المرجع السابق، ص.208

[3] **نجم عبود نجم**، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، (الاستراتيجية، الوظائف، المجالات)، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.119.

[4] **عمر موسى جعفر القريشي**، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، الطبعة 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015، ص.38.

[5] **مراكشي محمد لمين، فقاير فيصل**، الإدارة الإلكترونية وأثرها على اصلاح الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الإبداع، جامعة البليدة2، المجلد7،العدد7، 30-06-2017، ص.181

مع الحكومة، للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات، وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني."[1]

إن الإدارة الإلكترونية نمط جديد يعني: " الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا."[2]

على العموم لقد تنوعت التعاريف التي قدمها الفقهاء والباحثون في المجال الإداري، وقد تم تناول هذا المصطلح من عدة جوانب وتبيان كل النقاط التي تشكل الغموض بالنسبة لدى قارئه أو الجاهل بهذا المفهوم، لهذا ومن خلال كل التعاريف المطروحة والمقدمة من طرف الباحثين والدارسين يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

أ–تطوير وتحسين الهياكل التنظيمية وإجراءات الأعمال الإدارية بما يتناسب مع أهداف الإدارة الإلكترونية.

ب–توظيف التقنيات الحديثة في إنجاز المهام الإدارية ووظائفها.[3]

ج–توفير الوقت والجهد والتكلفة.

د–السرعة والكفاءة في تحقيق أهداف المؤسسات والمنشآت.[4]

---

[1] **غريبي علي، رينوبة الأخضر**، إصلاح الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية وآفاق ترشيدها، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة (الاغواط)، العدد 3، أكتوبر 2016، ص.408.

[2] **غسان طالب، راكز الزعاير**، الإدارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني لمنظمات الاعمال المعاصرة، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص.23.

[3] **عائشة بنت احمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن**، أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، المجلد 10، العدد 1، يناير 2013، ص.58.

[4] **سناء رحماني، ياسين حجاب**، أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني (واقع، تحديات، افاق)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 26–27 نوفمبر 2018، ص.3.

الفرع الثالث: خصائص الإدارة الإلكترونية

من خلال التعاريف السابقة للإدارة الإلكترونية يمكن استنتاج بعض الخصائص ونذكر منها ما يلي:

أولا: إدارة بلا ورق:

"حيث تعتمد على البريد الإلكتروني والرسائل الصوتية والأدلة والمذكرات الإلكترونية ونظم المتابعة الإلكترونية."[1]

تخلصت الإدارة الإلكترونية من التعاملات الورقية وذلك نظرا لما كانت تواجهه من صعوبات في الإدارة التقليدية مثل ضياع ملفات مهمة وعدم العثور عليها وهي مشكلة كانت تعاني منها أغلب المؤسسات في تخزين الملفات، وهذا ما أدى إلى التخلص من التعاملات الورقية واستخدام الوسائل التكنولوجية فلن يضطر العامل بالبحث في الأرشيف.

ثانيا: عدم التقيد بالزمان والمكان:

إن الإدارة الإلكترونية تعمل بشكل دائم ومتواصل على مدار السنة لتلبية الاهتمامات والاحتياجات الملحة للمواطنين من خلال استعمال الوسائل التكنولوجية كالهاتف دون الحاجة إلى التنقل من مكان إلى أخر.[2]

سابقا كانت الإدارة التقليدية تتطلب اللقاء المباشر والشخصي وساعات العمل كانت محددة ومقيدة على عكس الإدارة الإلكترونية، اللقاء يكون عن بعد وساعات العمل المستمر على مدار السنة.

---

[1] **محمد عبد الفتاح رضوان**، الادارة الالكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، د س ن، ص.20.

[2] **جهيدة حمدان**، الإدارة الإلكترونية كألية تصدي للفساد الإداري دراسة حالة بلدية الناصرية ولاية بومرداس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، ص.20.

ثالثا: المحافظة على السرية والخصوصية في أداء الخدمة الإدارية:

للإدارة الإلكترونية القدرة على حماية معلوماتها وبياناتها بكل سرية تامة، فلا يمكن الاطلاع عليها إلا من طرف المعني فقط.[1]

رابعا: تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات:

وينعكس ذلك إيجابا على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث إن الخدمات المقدمة ذات جودة أعلى واختصار وقت تنفيذ المعاملات الإدارية.[2]

خامسا: إدارة بلا تنظيمات جامدة:

"المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية والتي تعتمد على عمال وموظفي المعرفة وعلى صناعة المعرفة."[3]

سادسا: تتسم الإدارة بسهولة استرجاع المعلومات:

ذلك لكونها محفوظة في الأرشيف الإلكتروني، حيث يكفي الضغط على الزر المعني في لوحة المفاتيح لتخرج تاريخ معاملات المراجع كاملا، في حين يتطلب البحث في الأرشيف الورقي ساعات للبحث عن ملف وأحيانا أيام هذا إن وجد.[4]

[1] **موفق نور الدين**، مداخلة بعنوان: "الإدارة الالكترونية ضرورة حتمية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص.05.

[2] **أحمد فتحي الحيث**، مبادئ الإدارة الإلكترونية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص.36.

[3] **سايحي إسماعيل**، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس مبادئ الحكم الراشد وإرساء دعائم بناء دولة المؤسسات، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، 08_10_2021، ص.56.

[4] **مليكة قرباتي**، دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون عام اقتصادي. غرداية.2018.2017.ص28

سابعا:

تمكن الإدارة الإلكترونية من إرسال رسائل إلكترونية إلى عدد كبير من المتعاملين في نفس الوقت دون الحاجة إلى إعادة إرسالها في كل مرة مما يحقق التفاعل الاجتماعي بين الفرد والمجتمع.[1]

ثامنا: تخفيض التكاليف:

" إذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول، فإن انتهاج نموذج المنظمات الإلكترونية بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة، حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير."[2]

تاسعا: تحقيق الشفافية:

" تعتبر خاصية كاملة داخل المنظمات الإلكترونية وهي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية والتي تتضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات إذ تعتبر بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة."[3]

عاشرا: المرونة "

تتجلى أقصى غايات هذه المرونة عندما يتم بناء أنظمة إنجاز العمل داخل المؤسسة على أساس شبكي يعتمد على الاتصالات الالكترونية وقدرات الحواسيب، مما يسمح بالوصول إلى درجة عالية من التنسيق والتفاهم وتبادل المعلومات داخل المنظمة."[4]

[1] **حكيمة جاب الله**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي بعنوان: تطبيقات الإدارة الإلكترونية للمرفق العام في الجزائر نماذج من الواقع، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 26–27 نوفمبر 2018، ص .10.

[2] **عابد عبد الكريم غريسي، شريف محمد**، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثالث، ديسمبر 2013، ص.84.

[3] **بليلي أسماء**، "تقنيات الإدارة الإلكترونية في تحقيق المصلحة العامة"، الملتقى الدولي المرسوم ب النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد بوضياف كلية الحقوق والعلوم السياسية، مسيلة، ايام26.27 نوفمبر 2018، ص.8.

[4] **بوزكري جبلالي**، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الجبائية دراسة ميدانية بمركز الضرائب بتسمسيلت، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2018، ص.10.

الفصل الأول :ـــ
ـــ

المطلب الثاني: وظائف ومتطلبات الإدارة الإلكترونية

بعد التطرق لمفهوم الإدارة الإلكترونية، لا بد من دراسة وظائف والمتطلبات الأساسية لاعتماد الإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول: وظائف الإدارة الإلكترونية

لـلإدارة الإلكترونيـة عدة وظـائف تتمثل فـي التخطـيط الإلكترونـي، والتنظـيم الإلكترونـي، الرقابة الإلكترونية، القيادة الإلكترونية.

أولا: التخطيط E-planning:

يقصد بالتخطيط الإلكتروني " اتخاذ قرارات خاصة لمستقبل المنشأة فيما يتعلق بتحديد الأهداف التي تريد المنشأة تحقيقها في الأجل القصير، وتحديد التصرفات والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ولا شك أن التخطيط هو نقطة البداية في جميع الأعمال الإدارية."[1]

وبالتالي فإن التخطيط يتضمن محاولة توقع المستقبل، ووضع خطة مبدئية ودراستها مع الأعضاء العاملين قبل الشروع في العمل وتنفيذها، حيث يعتمد التخطيط الإلكتروني على التركيز بصفة أساسية على استخدام النظم الإلكترونية في تخطيط أعمالها بشمولية لخدمة مختلف أقسام المنظمة وإدارتها، ويعتمد التخطيط الإلكتروني في ظل الثورة الإلكترونية على استخدام نظم جديدة للمعرفة كنظم دعم القرار، والنظم الخبيرة، ونظم الشبكات العصبية.[2]

ومنه فالتخطيط الإلكتروني هو عملية ديناميكية بمعنى أهداف واسعة ومرنة ومتجددة وتطوير دائم ومستمر، على عكس التخطيط التقليدي الذي يحدد أهداف التنفيذ في السنوات القادمة، ويؤثر تغير الأهداف سلبا على فعالية التخطيط.[3]

---

[1] **مصطفى يوسف كافي**، المرجع السابق، ص.25.

[2] **أحمد فتحي الحيث، محمد مفضي الكساسة**، تأثير وظائف الإدارة الالكترونية في فعالية وكفاءة البنوك في الأردن، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد 2، العدد 4، 2013، ص.03.

[3] **محمد سمير احمد**، المرجع السابق، ص.249.

الجدول رقم 01:

الفرق بين التخطيط التقليدي والتخطيط الإلكتروني

التخطيط التقليدي	التخطيط الالكتروني
-خطة واحدة توجه اعمال الشركة.	- خطط متعددة للاستجابة للظروف المختلفة.
-خطة طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأمد (لا تقل عن سنة).	-خطط قصيرة وآنية (امدها أيام، أسابيع، أو فصل او شهر).
-الخطة تحدد الأهداف ومراحل ووسائل تنفيذها.	-الخطة قواعد بسيطة أو مبدا عام واحد يرشد الاتجاه ولا يقيده.
-الالتزام بالخطة ضروري لجميع المستويات لغرض التنسيق ووحدة الاتجاه.	-الخطة مرنة جدا من أجل الالتزام بالاستجابة الديناميكية للتغيرات.
-الخطة ترتكز على قدرات الشركة.	-الخطة ترتكز على الأسواق المتغيرة والزبائن وحاجاتهم الانية والمحتملة.
-المخاطر تأتي من عدم الالتزام بتنفيذ الخطة.	-المخاطر تأتي من عدم القدرة على العمل خارج الخطة.
-الابتكار ضروري من أجل وضع الخطة	الابتكار ضروري عند التنفيذ للاستجابة للظروف المتعددة.
-المديرون هم المخططون والعاملون هم المنفذون (مدخل أعلى، أسفل).	-المخططون هم المبادرون من المدير الى العاملين (مدخل الجميع، في كل الاتجاهات الشبكية).
-الأهداف محددة واضحة، وقابلة للقياس.	-الأهداف عامة، غامضة واحتمالية لدرجة عالية.
-الوسائل محددة بدقة لضمان النجاح.	-الوسائل مفتوحة حسب الفرصة في السوق وفي الزبائن.

المصدر: **نجم عبود نجم**، مرجع سابق، ص.232،233.

ثانيا: التنظيم E-Organizing:

يمكن تعريف التنظيم على أنه عملية إدارية تهدف إلى تحديد المهام والمسؤوليات وتوزيع الإصلاحات على الأشخاص، وكذلك تنسيق الأنشطة والإدارة من أجل إنجاز المهمة على أكمل وجه.[1]

والتنظيم الإلكتروني أكثر كفاءة ومرونة، لأنه يتيح التعاون والتواصل بين الأشخاص المسؤولين عن العمل الإداري في كل مكان وبسرعة، من خلال شبكة داخلية للإدارة الإلكترونية الحديثة التي برز فيها هيكل تنظيمي جديد الذي يعرف باسم التنظيم الذي يسلط الضوء على دور القائد المباشر لتنظيم العديد من القادة المباشرين، والقواعد التفصيلية للفرق المدارة ذاتيا، والمركزية المتعددة مراكز القوة.[2]

فالتنظيم هو تنظيم الأنشطة بطريقة تساهم في تحقيق الأهداف وتحديد هدف المؤسسة وكذلك يحدد الإجراءات الخاصة بأداء كل مهمة.

ويعتمد التنظيم الإلكتروني على تفسير مستويات وشكل الهياكل التنظيمية، بحيث تنتقل من شكل هرمي الى أشكال أكثر مرونة، ويتطلب أيضا تغير الهياكل التنظيمية نفسها من أجل التعامل مع مشاكل المنظمات الإدارية التقليدية والتخلص منها.[3]

الجدول رقم 02:

يوضح هذا الجدول التطور نحو أشكال جديدة من التنظيم

المكونات التنظيمية	من	إلى
الهيكل التنظيمي	-الهيكل القائم على الوحدات الثابتة.	-الهياكل القائمة على الفرق.

---

[1] **قرطاس فتيحة**، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، المجلد 2، العدد 15، 2016، ص.30.

[2] **ولهي المختار**، الادارة الالكترونية في الدول العربية (المتطلبات والتحديات)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص.05.

[3] **أحمد فتحي الحيث، مفضي الكساسة**، المرجع السابق، ص.03.

	-تنظيم الوحدة التنظيمية الواحدة. -التنظيم أعلى، أسفل. -شركة ذات هيكل تنظيمي محدد.	-تنظيم الوحدات المصغرة. -مخطط من اليمين إلى اليسار. -شركة بدون هيكل تنظيمي.
سلسلة الاوامر	-سلسلة قيادة أو سلطة خطية. -سلسلة الأوامر الخطية.	-الوحدات الاستشارية. -الوحدات المستقلة والفرق المدارة ذاتيا.
التقسيم الاداري	-التقسيم الإداري على أساس الأقسام أو الوحدات تقسيم تقليدي.	-التنظيم القائم على الفرق. -التنظيم الخلوي القائم على تحالفات داخلية أو خارجية.
المركزية واللامركزية	-المركزية، السلطة في القمة. -اللامركزية، السلطة الموزعة.	-تعدد مراكز السلطة. -الوحدات المستقلة والفرق.

المصدر : **محمد سمير أحمد**، المرجع السابق، ص258.

ثالثا: الرقابة الإلكترونية E-controlling:

" إن الرقابة الإلكترونية تسمح بالمراقبة الآنية من خلال شبكة المؤسسة أو الشركة الداخلية مما يعطي إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين عملية اكتشاف الانحراف أو الخطأ وعملية تصحيحه. كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف أولا بأول، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والإدارة أو بين المستفيدين والإدارة".[1]

فالرقابة تقوم بتحديد الأخطاء والعيوب، وأخذ التدابير والإجراءات لمنع ارتكاب الأخطاء وسير العمل وفق الخطة.

[1] **عاشور عبد الكريم**، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص30.

تسمح الرقابة الإلكترونية للجميع بالمشاركة على نطاق واسع في معرفة ما هو موجود في الشركة، وهذا النوع من الرقابة يمكن وصفه بنمط (الكل يعرف ماذا يوجد) من أجل تلبية متطلبات الرقابة والتقليل من المفاجآت والمخاطر.[1]

ويقول William click: " إن الرقابة الإلكترونية تهدف إلى ضمان كفاءة استخدام موارد المشروع وتحقيق أهدافها، وتنقسم الى ثلاثة عناصر وهي: [2]

-انشاء معايير القياس.

-توضيح إجراءات القياس لتحديد مدى التقدم نحو الأهداف.

-السعي نحو تشجيع النجاح، وتصحيح القصور.

رابعا: القيادة الإلكترونية E-leadership:

عرفت بأنها " ذلك الشخص الذي تتوفر فيه مجموعة من السمات والخصائص الشخصية والمهارية والقادر على التعامل بطريقة إلكترونية فعالة مع الأفراد الآخرين مع القدرة على تحفيزهم واتخاذ القرارات بطريقة سريعة وفورية، وتعرف أيضا على قدرة القائد في التعامل بصورة إلكترونية في تواصله مع الاخرين."[3]

وكذلك تعرف القيادة الإلكترونية على أنها " الوظيفة التي يمارس من خلالها القائد التأثير في الجماعة ودفعهم نحو تحقيق الأهداف المعلنة، لذلك فإن الركائز الأساسية للقيادة هي وجود القائد والتابعين أو المرؤوسين والموقف الذي يوحدهم."[4]

ومن خلال التعاريف نرى أن القيادة الإلكترونية تعمل على توجيه فريق العمل في جميع إدارات المؤسسة نحو أفضل السبل لتحقيق الأهداف المطلوبة على أكمل وجه، ويعتبر وجود القيادة الإلكترونية شرط وعامل مهم لنجاح المنظمات الإلكترونية أو المنظمات القائمة على

---

[1] **حسين مصطفى هلالي واخرون**، الإدارة الالكترونية، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص.69.

[2] **مصطفى يوسف كافي**، مرجع السابق، ص.28.

[3] **سميرة عبد الوهاب، عبد القادر البلوشي**، دور الإدارة الإلكترونية في إدارة الأزمات التعليمية من وجهة نظر قادة مدارس التعليم العام في محافظة الجموم، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 9، العدد الرابع، ديسمبر 2020، ص.124

[4] **أحمد فتحي الحيث**، المرجع السابق، ص.67.

المعرفة المدمجة في أنشطة الأعمال الإلكترونية، ذلك أن وجود هذه القيادة يعني وجود القائد المستمع والقائد المعلم، والقائد المتصل.[1]

وتنقسم القيادة الالكترونية إلى ثلاثة أنواع وهي:

1-القيادة البشرية الناعمة: تحتاج القيادة البشرية الناعمة إلى قائد كفء وقادر يمتاز بالحرفية، وتكون علاقته جيدة مع العملاء الذين يسعون إلى سرعة الاستجابة لطلباتهم وتمتاز القيادة بالقدرة على إدارة المنافسة والوصول إلى الأسواق والتركيز على عنصر الابتكار في تقديم الخدمات للعملاء.[2]

2-القيادة الذاتية: تعتبر القيادة هي الأكثر بروزا في إدارة الأعمال عبر الإنترنت، فالقائد الإلكتروني يقوم باتخاذ قرارات سريعة وفورية على عكس القائد التقليدي لا يتسم بالفورية بل اعتاد على أن يأخذ وقت كاف لتهيئة وجمع المعلومات.[3]

3-القيادة التقنية العلمية: تعتمد القيادة العلمية على استخدام تكنولوجيا الإنترنت، وتتسم بزيادة توفير المعلومات وتحسن جودتها والقائد الإلكتروني يتميز بسرعة الاستجابة والمبادرة في إدارة القرار.[4]

الجدول رقم 03:

يوضح الفرق بين القائد التقليدي والقائد الإلكتروني

القائد التقليدي	القائد الإلكتروني
-أهدافه طويلة الأجل.	-أهدافه متتالية وقصيرة الأجل.
-يعتمد على عمره ومكانته الوظيفية.	-يعتمد على عمله وجرأته.
-يهتم بالتفاصيل وينغمس فيها.	-يركز على النتائج والصورة العامة والتركيز.
-يتولى المهمة بصوته كما أنه جيد في	-يدير العمل بأفكاره المبتكرة والجديدة ويجيد

[1]**سعد ياسين غالب**، المرجع السابق، ص.265.

[2]**عاشور عبد الكريم**، المرجع السابق، ص.31.

[3]**نجم عبود نجم**، مرجع سابق، ص.255.

[4]**عاشور عبد الكريم**، المرجع السابق، ص.31.

الحديث مع الاشخاص	الانصات.
-يركز على مهمة واحدة قبل الانتقال إلى مهمة أخرى.	-ينجز مهاما متعددة وكبيرة في الوقت نفسه.
-يتجنب المخاطرة ويسعى لهامش الأمان.	-يخاطر بمشروعات جديدة ويغادرها قبل أن تفشل.
-انطوائي ومنغلق على مؤسسته ورفاقه.	-اجتماعي، ومنفتح على مؤسسات الآخرين.

المصدر : **سميرة عبد الوهاب عبد القادر البلوشي**، المرجع السابق، ص.126.

الفرع الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية

بعد تعداد وظائف الإدارة الإلكترونية كان لابد من التطرق لمتطلبات الإدارة الإلكترونية أي ما يجب توفره لقيامها.

أما إجرائيا يمكننا أن نقول إنها كل ما يجب توفره من متطلبات (تشريعية، بشرية، وتقنية أو مادية) والتي تسهم في نجاح برامج الإدارة الالكترونية.

أولا: المتطلبات المادية:

تعد المتطلبات المادية إحدى أهم المتطلبات ذات التأثير الواضح في التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية.

كذلك تعد المتطلبات المادية بمثابة البنية التحتية التي لا يتم التحول إلى الإدارة الالكترونية بدونها، بحيث تتمثل هذه المتطلبات المادية في مجموعة من المكونات التقنية والتي بفضلها ومن خلالها يتم تنفيذ الأعمال الإدارية الالكترونية.[1]

وتتمثل هذه المكونات المادية فيما يلي:

[1] **سوسن إبراهيم رجب، العكيدي**، المتطلبات التقنية للتحول نحو الإدارة الإلكترونية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص.33.

1-الحاسب الآلي وتقنياته:

أ. يعتبر الحاسب الآلي البذرة التي يعتمد عليها الإنسان في الأعمال الإدارية الحديثة.

ب.ويعتبر الحاسب الآلي من المكونات الرئيسية للإدارة الإلكترونية.

ت. هو الأساس ومن الأعمدة الرئيسة التي تقوم عليها هذه الإدارة، حيث يتم من خلاله التحكم في سير العمل الإداري.[1]

إذن، أن وجود الحاسب الآلي ضرورة ليتمكن موظفو الإدارة الإلكترونية من ممارسة مهامهم ويتم ذلك من خلال شبكة إلكترونية ترتبط بها الحواسيب.[2]

ومن أهم المكونات الحاسوبية، هي أجهزة الحاسب الآلي بمختلف أنواعها، إضافة إلى الأجهزة الملحقة بها والتي تعتبر ضرورية كأجهزة الإدخال والإخراج بمختلف أنواعها بالإضافة إلى نظم برامج التشغيل وبرامج التطبيقات.[3]

2-شبكات الحاسب الآلي:

لقد أتاحت هذه الشبكات الربط بين عدة أجهزة أو حواسيب مما يمكن من تبادل المعلومات فيما بينها وقد اتخذت الشبكات أشكالا وأنواعا مختلفة وذلك وفقا للتطور التقني

أ-شبكات الاتصال المحلي Local Area Network:

إن من بين الأنماط الرئيسية لشبكات الاتصال، تحتل شبكة الاتصالات المحلية LAN شبكة تربط عدد من المنظومات الحاسوبية في مجال جغرافي محدود، بحيث تسمح بتبادل البيانات والمعلومات ومعالجتها وتخزينها وطلب التقارير في أي وقت.[4]

[1] **محمد الجيزاوي**، الادارة الاستراتيجية والأعمال الالكترونية: إشكاليات النظرية والتطبيق، د ط، دار أي-الكتب، السعودية، 2018، ص.182.

[2] **مريم خالص حسين**، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد خاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص.449.

[3] **عبان عبد القادر**، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، السنة 2016، ص.76.

[4] **محمد سمير أحمد**، مرجع سابق، ص.233.

ب-**شبكات الاتصال الداخلية الإنترنت:**

لقد وصلت الإدارة الإلكترونية بعد تطور وظهور الإنترنت إلى مرحلة نوعية، لتغيرها لقواعد العمل ولشبكة الإنترنت أهمية كبرى في بناء عالم الإدارة الإلكترونية فهي وسيلة للاندماج في أنشطة الأعمال والمؤسسات، ويمكن لمجموعات خاصة الاطلاع عليها. بالإضافة إلى أنها أساس تطوير وتحويل المنظمات والمؤسسات إلى منظمات مرنة ومؤسسات مفتوحة تستند إلى المعرفة.[1]

ويتكون العمود الفقري للإنترنت من خطوط اتصالات تنقل البيانات بسرعة عالية وتربط نظم الحاسب الآلي عبر الشبكة.[2]

3-**الشبكة الخارجية أو الاكسترانت Extranet:**

تعتبر امتداد للشبكة الداخلية بحيث تسمح لمجموعات خارجية والتي لها علاقة بطبيعة نشاط المؤسسة من موردين وزبائن بالاطلاع على المعلومات التي يتم عرضها بواسطة الإنترنت.

ثانيا: المتطلبات البشرية:

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يتم الاستثمار فيها، وهذا تحقيقا للنجاح في مختلف المشاريع، حيث تتطلب الإدارة الإلكترونية إحداث تغيير جذري في نوعية الموارد البشرية باعتبارها المنشئ للإدارة الإلكترونية، فهم الخبراء والمختصون والعاملون بها، لهذا وجب تعليم وتدريب العاملين وتوعية وتثقيف المتعاملين الذين يمثلون البنية الإنسانية ورأس المال الفكري في المؤسسة.[3]

---

[1] **سعد غالب ياسين**، المرجع السابق، ص49

[2] **محمد صبري محمود، السيد محمود البحيري**، اتجاهات معاصرة في إدارة المؤسسات التعليمية، د ط، عالم الكتب، القاهرة، 2009، ص.149.

[3] **مراكشي محمد لمين**، المرجع السابق، ص.184.

وقد أشار الخبراء إلى ضرورة إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة في البنية المعلوماتية وذات الارتباط بنظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية وهذا تحقيقا للكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية.[1]

ثالثا: المتطلبات التشريعية والقانونية:

إن تطبيق الإدارة الالكترونية يتطلب وضع التشريعات القانونية، وهذا قبل التطبيق وأثناء التطبيق وبعده لضمان الأمن الإلكتروني وضمان الحماية الإلكترونية، حيث يتم تحديثها وفق المستجدات، أي إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية، وتتكيف معها لأن القوانين ومعظم التشريعات نشأت في البيئة التقليدية وبالطبع التحول الى الإدارة الالكترونية يتطلب بيئة قانونية مختلفة، فالنصوص القانونية والتشريعات تضفي على الأعمال الإدارية الإلكترونية المشروعية والمصداقية.[2]

ومن النقاط المستنتجة لأهم المتطلبات التشريعية ما يلي: [3]

1-إصدار التشريعات المنظمة للعمل في الإدارة الإلكترونية.

2-تغيير السياسات المؤسسية التقليدية المتعلقة بالعمل الإداري بما يتناسب مع الإدارة الإلكترونية.

3-وضع التشريعات التي تعمل على حماية أمن نظام المعلومات في ظل العمل بالإدارة الإلكترونية.

[1]**عائشة بن احمد الحسيني**، المرجع السابق، ص.67.

[2]**موسى عبد الناصر**، **قريشي محمد**، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة)، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص.91.

[3]**عبد الكريم سعيد عبده قاسم**، **ناصر سعيد على محسن**، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية مجتمع صنعاء بالجمهورية اليمنية (من وجهة نظر القيادات الاكاديمية والاداريين)، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، كلية المجتمع، العدد 8، مارس 2018، ص.130.

المبحث الثاني: الفساد الإداري

لقد حظيت ظاهرة الفساد باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، فقد أيقن العالم أجمع أن آفة الفساد على اختلاف مظاهرها من المعوقات الكبرى لمحاولات التقدم والتطور، مما يجعل آثار الفساد ومخاطره أشد تأثيرا.

ومع تعدد أشكال هذه الظاهرة فإن أبرزها الفساد الإداري، فقد أصبح الفساد في الإدارات أحد الآفات التي تعاني منها الدول سواء متقدمة كانت أو متخلفة، لكن بدرجات متفاوتة، ففي الدول النامية ودول العالم الثالث تعرف انتشارا.

وهذه الظاهرة استطاعت أن تنخر مختلف الجهات والأجهزة الإدارية، وللوقوف على أهم جوانب هذه الظاهرة سنتناول في المطلب الأول مفهوم الفساد الإداري، وفي المطلب الثاني آثار الفساد الإداري.

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري

يعتبر الفساد الإداري ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في جميع الدول، مما جعلها تتصدر أهم القضايا الكبرى في العالم، وقد قسمنا المطلب الى ثلاث فروع، الأول بعنوان أنواع الفساد والفرع الثاني نتطرق الى تعريف الفساد الإداري، أما الفرع الثالث أسباب ودوافع الفساد الإداري.

الفرع الأول: أنواع الفساد

للفساد أنواع كثيرة نذكر منها ما يلي:

أولا: الفساد السياسي: يعتبر المجال السياسي من أوسع المجالات التي يتفشى فيها الفساد وينتشر بكثرة، ويعتبر هو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد، وذلك لأن الذي يقع في يده الحكم يضع القرار ويتحكم في شتى المجالات (ماليا، ثقافيا، تربويا...). وكذلك يتحكم في

مصير الناس وقوانينهم، فالاقتصاد والإدارة التي تحكم وتسير المجتمع كلها تحت سيطرته، فالفساد السياسي يقصد به استغلال موقعه السياسي وتحقيق مصالحه الخاصة.[1]

ويقصد بالفساد السياسي كل سلوك فاسد واحتكار السلطة من طرف المسؤولين في الحكومة وإساءة استخدام المنصب والمكانة التي يعمل فيها من أجل تحقيق منافع ومكاسب شخصية في ظل غياب المساءلة، فالفساد حسب روبرت كلينجاراد يتحقق عندما تتحول الخدمة العمومية إلى خدمة خاصة من طرف المسؤولين الحكوميين.[2]

ويتمثل الفساد السياسي في الصور الآتية: [3]

1-**فساد القمة:** ويعتبر أخطر أنواع الفساد لأنه يرتبط بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية، لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة.

2-فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية.

3-الفساد السياسي من خلال شراء الأصوات، تزوير الانتخابات، فساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل.

ثانيا: الفساد الاقتصادي: ويقصد به هنا مجموعة من الممارسات المنحرفة للقطاعات الاقتصادية والتجارية، من أجل تحقيق منافع اقتصادية معينة على حساب المجتمع وتحقيق مزايا مادية وأرباح عن طريق التلاعب في التجارة والأسعار وخلق أزمات في الأسواق أو الرشاوي التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب الأموال، الفساد الجمركي، التهريب الجمركي.[4]

---

[1]**عبلة سقني**، ظاهرة الفساد الإداري في المجتمع الجزائري دراسة في الأسباب وآليات المكافحة"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، المجلد 7، العدد 01، جوان 2018، ص.12.

[2]**ليلى حسيني**، " معضلة الفساد واشكالية بناء الحكم الراشد في افريقيا"، مجلة أكاديميا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، العدد 4، 2016، ص.05.

[3]**محمد محمود معايرة**، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص.81.

[4]**حاحة عبد العالي**، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة 2013، ص.29.

ثالثا: الفساد الاجتماعي: " هو مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة التي تترسخ بفعل الظروف التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية.[1]

فمن خلال هذا التعريف، فالفساد الاجتماعي يقصد به هنا مجموعة من السلوكيات التي تنتهك وتكسر القواعد والتقاليد والعادات المعروفة من قبل المجتمعات سابقا.

فالفساد الاجتماعي يشمل:[2]

أ- فضائح كبار مسؤولي الدولة الأخلاقية.

ب-بروز تجارة الرقيق الأبيض.

ج-استغلال الأطفال في الأعمال اللاأخلاقية وتجارة الأطفال.

رابعا: الفساد المالي: ويتمثل في مختلف الانحرافات المالية ومخالفة الأنظمة واللوائح المالية التي تنظم سير العمل في الدولة ومؤسساتها بما في ذلك مخالفة تعليمات الجهات الرقابية، ويتعلق هذا النوع من الفساد بفساد المؤسسات المالية مثل (شركات الاستثمار، المصارف وبورصات الأوراق المالية...).[3]

خامسا: الفساد الإداري: " فالفساد الإداري يسود في بيئة تقوم فيها الحكومة بهدف تحقيق الرسمية على النسق البيروقراطي الحديث، الذي يعاني من ازدواجية الشخصية الإدارية المتمسكة بالمعايير التقليدية في الإدارة في ظروف التنظيم الحديث، وبذلك نجدها تميل إلى السلوكيات الغير رسمية كالرشوة والمحسوبية وتشغيل الأفراد الغير المؤهلين."[4]

---

[1] **معابرة محمود محمد**، المرجع السابق، ص.82.

[2] **هاشم الشمري، إيثار الفتلي**، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص.23.

[3] **عبلة سقني**، المرجع السابق، ص.13.

[4] **ليلى حسيني**، المرجع السابق، ص.05.

جدول رقم 04: يوضح بعض أنواع الفساد

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	سرعة المعالجة	كلفة المعالجة	درجة العلنية
الفساد الصغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدد بالأفراد	سهل الاكتشاف	يعالج بسرعة	بسيطة	واضح
الفساد الكبير	كبار المسؤولين	شامل التأثير	توجد بعض الحالات صعبة الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	غامض
الفساد البيروقراطي	يضم الجهاز الإداري والعاملين فيه	محدود	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	في بعض الأحيان قد يكون مكلف	غير واضح
الفساد الشامل	جميع الأجهزة في الدولة والمنظمات	شامل	سهل الاكتشاف	بطيء جدا	مكلف جدا	واضح

المصدر: **سعي حنان**، دور الإدارة الالكترونية في التقليل من الفساد الإداري دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بأم البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، سنة2016، ص.38.

الفرع الثاني: تعريف الفساد الإداري

يعتبر التعريف من متطلبات البحث العلمي ولتحديد الإطار المفاهيمي للدراسات، لهذا وجب ذكر بعض التعريفات للفساد الإداري.

لغة: يعني فساد شيء ما، كفساد الغذاء، أو نقول فسد الشيء، أي تعفن ولم يعد صالحا وبطل (البطلان).[1]

أما الفساد **اصطلاحا:** فيقصد به إساءة استخدام الوظيفة من قبل الموظف أو العامل من أجل تحقيق مصالح ومكاسب شخصية عن طريق خرق القانون، فالفساد يعتبر سلوكا غير مشروع قانونا وغير مقبول اجتماعيا.[2]

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن الفساد الإداري هو إساءة استخدام السلطة والنفوذ وتحقيق منفعة وأرباح على حساب الغير بطريقة غير قانونية، ومن أسباب الفساد هو التسيب الإداري وعدم وجود رقابة لردع العمال والموظفين وحتى المدراء والمسؤولين.

كما توجد هنالك عدة تعاريف للفساد الإداري نذكر منها ما يلي:

يعرفه رونالد ريث وادجار سينبكز (R.wraith and E.sinipkins) بأنه "أي فعل يعد فاسدا، إذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك وإذا ما شعر فاعله بالذين وهو يقترفه."[3]

كما عرفه البنك الدولي على أنه:" إساءة استغلال الوظيفة العامة، لتحقيق مكاسب شخصية وخاصة، والفساد يحدث عندما يقبل الموظف طلبا من وكلاء أو وسطاء الشركات العامة والشركات الخاصة الحصول على رشاوى من أجل الاستفادة من سياسات وإجراءات التفوق على المنافسين وتحقيق أرباح خارج القانون، كما قد يحدث الفساد باستخدام الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشاوى، وذلك بتعيين الأقارب في منصب ما، أو سرقة أموال الدولة مباشرة."[4]

---

[1] **الهاشمي مزهود، مصطفى رابحي**، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 31، العدد 04، ديسمبر 2020، ص.185.

[2] **عمر موسى الجعفري القريشي**، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهري، العراق، 2012، ص.63.

[3] **خالد بن عبد الرحمان بن حسين بن ال الشيخ**، المرجع السابق، ص.12.

[4] **مداحي عثمان**، الجهود الدولية لمكافحة الفساد –اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجا–، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، جامعة بومرداس، جوان2019، ص.05.

وترى منظمة الشفافية العالمية للفساد بأن الفساد الإداري هو: " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"،[1]وهذا يعني سوء استغلال الوظيفة والمنصب الذي يشغله من أجل تحقيق منفعة خاصة على حساب الغير باستعمال أي طريقة كانت من لتحقيق غايته.

كما يعرفه دانيال بورتواز" بأنه الفعل القائم على تقديم الوعد أو إعطاء منحة ما لموظف أو مدير مؤسسة عامة بحيث يقوم بها الأخير بالإخلال بواجباته حيال المجتمع الذي يمثله، أما المفسد فهو ذلك الذي يعد المنحة أو يقدمها بينما الفاسد هو الذي يحول واجباته وعليه تظهر الصلة بين الوعد بالمنحة والاخلال بالواجبات."[2]

أما تعريف الفساد في الشريعة الإسلامية فيقصد به: " جميع المكروهات والمحرمات شرعا، كما عرفه جمهور الفقهاء بأنه مخالفة الفعل المشرع، بحيث لا تترك عليه الآثار ولا يسقط القضاء في العبادات، فالفساد يعني خروج الشيء عن الاعتدال، سواء كان قليلا أو كثيرا، ويستعمل النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة."[3]

كما ورد في قوله عز وجل: " وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا."[4]

فالله عز وجل نهى عن الفساد لما فيه من مضرة وأذى للغير ومخالفة تعاليم الدين الإسلامي من أجل تحقيق مصلحة ومنفعة للأشخاص.

ويقصد بالفساد من الناحية القانونية على أنه " تصرف وسلوك وظيفي سيء فاسد خلاف الإصلاح، هدفه الانحراف والكسب الحرام، والخروج عن النظام لمصلحة شخصية."[5]

---

[1]**جهيدة ركاش**، اليات مكافحة الفساد الإداري والمالي وضرورة تفعيل مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، المجلد 2، العدد 2، اوت2019، ص.36.

[2]**سعي حنان**، المرجع السابق، ص.33.

[3]**محمد الأخضر كرام، مسغولي منى**، دور أخلاقيات الهيئة في مكافحة الفساد الإداري في الدول العربية دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد الإداري 2014–2017، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الوادي، المجلد 2، العدد 2، جويلية 2020، ص.03.

[4]**سورة الأعراف**، الآية 56.

[5]**حاحة عبد العالي**، المرجع السابق، ص.20.

ومن بين مظاهر الفساد أنه يقوم بالابتزاز والتهديد من أجل الحصول على عمولات والقيام بالتغاضي عن بعض الممارسات غير المشروعة.[1]

ولقد تطرق القانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته إلى مفهوم الفساد في المادة 02 ويقصد به: " كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون."[2]

وبالنظر الى الباب الرابع من القانون 06-01 نجد هذه الجرائم تتمثل في:" رشوة الموظفين العمومين، الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية، الرشوة في مجال الصفقات العمومية، رشوة الموظفين العمومين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي واستعمالها على نحو غير شرعي، الغدر، الاعفاء والتخفيض غير القانوني للضريبة والرسم، استغلال النفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، تعارض المصالح، أخذ فوائد بصورة غير قانونية، عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات..."[3]

الفرع الثالث: أسباب ودوافع الفساد الإداري

يمكن تلخيص أسباب ودوافع الفساد الإداري في مجموعة من النقاط وهي كالآتي:

أولا: الدوافع والأسباب السياسية

للفساد السياسي الذي يمارسه النظام السياسي العالمي تداعيات مهمة على ظهور الفساد الإداري، لأن السياسيين هم رأس المجتمع يرون فوائد ومخاطر قد لا يراها الأخرون، لذلك يتخذون قراراتهم بناء على تصوراتهم واعتقاداتهم الخاصة للعوامل، فإما ينتج هذا التصرف النفع والفائدة للمجتمع، أو يجلب النفع والفائدة للساسة على حساب المجتمع.[4]

---

[1] **عمر موسى جعفر القريشي**، المرجع السابق، ص.64.

[2] المادة 02 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، 8 مارس سنة 2006.

[3] **الهاشمي مزهود، مصطفى رابحي**، المرجع السابق، ص.187.

[4] **صدام حسين ياسين العبيدي**، الفساد الإداري والمالي أسبابه صوره اثاره علاجه من منظور إسلامي، ط 1، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2018، ص.123.

ويمكن توضيح مسببات الفساد السياسي في النقاط التالية:[1]

1-ضعف مؤسسات مكافحة الفساد الإداري، وتهاون الجهات الرقابية في التعامل مع الصفقات المشبوهة.

2-عدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة.

3-عدم تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة في توزيع الثروة.

ثانيا: الدوافع والأسباب الاقتصادية والاجتماعية

" تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية دورا هاما باعتبارها أحد الدوافع وراء ظهور الفساد الإداري فسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والتي تتمثل في محصلتها النهائية في عجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين يعد سببا رئيسيا وجوهريا وراء السلوك المرضي الذي يسود بعض العاملين في معظم البلدان النامية."[2]

ثالثا: الدوافع والأسباب الإدارية والتنظيمية

تتجلى هذه الأسباب في عدم التزام المسؤولين صانعي السياسات بأخلاقيات إدارية عالية مما يشكل خيانة للثقة العامة، وفي استمرار وجود الفساد في المؤسسات الكبيرة مع وجود بطالة مقنعة وبيروقراطية عالية ووجود علاقات القرابة والصداقة وعلاقات المصالح مع الإدارات، وغياب الجهاز الرقابي وأساليب التقسيم الأدائي وضعفها مما يفسح المجال لمثل هذه الممارسات داخل المنظمات والمؤسسات العمومية.[3]

---

[1] **إبراهيم توهامي، ليتيم ناجي**، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن ملتقى حول: قراءة تحليلية في مضامين وابعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، ايام06-07 ماي 2012، ص.09-10.

[2] **صلاح الدين فهمي محمود**، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، د. ط، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص48.

[3] **عاتي يمينة**، الفساد الإداري والمالي مفاهيمه وأشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، أيام 24 و25 أفريل 2018، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص.04.

رابعا: الدوافع والأسباب القانونية

" أما الأسباب القانونية للفساد الإداري فانه مما لا يخفى أن سن التشريعات ووضع القوانين هي مهمة للمجتمع لكي يدير شؤونه، وعلى قدر وضوح تلك التشريعات وشمولية سد الخلل في تفسيرها، وتكون غالقة لمنافذ الفساد بأنواعه، والعكس صحيح أيضا، كما تتمثل أسباب الفساد في إصدار القرارات المخالفة للوائح المنظمة بسبب جهل وعدم خبرة بالتشريعات أو أنها ضعيفة أو قديمة."[1]

ومن بين أهم الأسباب القانونية نجد:[2]

1-غموض النصوص القانونية وتفسيرها كل حسب هواه، فالمواد المتعلقة بالفساد الإداري جلها غامضة وغير واضحة ويلجأ القاضي في تفسيرها وفقا للسلطة التقديرية الذي يشجع القضاة في المساهمة في تطور الفساد رغبة منهم في تقاضي الرشاوي.

2-عدم استقلالية القضاء.

3-قبول الرشاوي والهدايا.

4-تساهل بعض المحامين والقضاة مع العناصر المتهمة المحالة للقضاء بقضايا الفساد الإداري والاعتداء على المال العام باعتبارها الدعاوى المخففة مما يشجع على استمرارها.

المطلب الثاني: آثار الفساد الإداري

آثار الفساد الإداري تتميز بكونها واسعة النطاق ومن خلال الأسباب والعوامل التي ذكرناها سابق يمكننا رصد بعض الآثار المتعلقة بظاهرة الفساد الإداري، والذي يترك آثارا سلبية على كل النواحي والجهات داخل الدولة ويمكن حصر أهم آثار وانعكاسات الفساد الإداري في العناصر التالية:

[1] **صدام حسين ياسين العبيدي**، المرجع السابق، ص.139-140.

[2] **جيدل بلخير**، الاليات الإدارية والرقابية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم القانونية تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة2014، ص.24.

الفرع الأول: آثار الفساد الإداري على المستوى الاقتصادي

لقد اشارت معظم الدراسات الى أن الفساد الإداري له آثار سلبية على النمو الاقتصادي،[1] الذي يؤدي الى فقدان الثقة بالجهاز الإداري للدولة وفقدان المواطنين الثقة في تصريحات المسؤولين، كما يؤدي إلى تدني الاستثمار سواء الاستثمار المحلي أو الأجنبي واضعاف مستوى جودة البنية التحتية العامة وهذا بسبب الرشوة، التي تكون سببا في الحد من الموارد المخصصة للاستثمار وسوء توجيهها وزيادة التكلفة،[2] كل هذا يكون سببا في ضياع نسبة معتبرة من أموال الدولة بالإضافة إلى هروب الاستثمارات الأجنبية والذي يؤدي الى آثار أخرى منها البطالة والفقر.[3]

كما يؤثر الفساد الإداري على الإيرادات العامة، حيث تخسر الدولة قيمة ضخمة من الإيرادات المالية والمستحقة لخزينة الدولة والتي تكون عن طريق الضرائب والرسوم الجمركية بسبب الرشاوى التي يتقاضاها موظف الدولة حتى يتم خفض قيمة التزاماتهم الضريبية أو حتى التهرب الكامل من دفع الضرائب والرسوم.[4]

بالإضافة إلى تأثير الفساد الإداري على الانفاق العام، ويظهر هذا عن طريق تحويل المال العام إلى مشروعات تكثر فيها الرشاوى وتمهيد الطريق للتعاملات الغير مشروعة، فيصعب تحديد أسعار المشروعات والنفقات العامة مما يشوه استثمار المال العام، في المقابل تؤثر هذه المعاملات على الانفاق العام والانفاق على القطاعات المختلفة.[5]

---

[1] **محمد صادق إسماعيل**، الفساد الإداري في العالم العربي (مفهومه وأبعاده المختلفة)، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، د. ب. ن، 2014، ص.20.

[2] **حواوسة جمال، بوصنبورة عبد الله**، آثار الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسبل مواجهته، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، أيام 24 و25 أفريل 2018، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص.8.

[3] **دوداح رضوان**، الفساد الإداري: مفهومه مظاهره وسبل المعالجة، مجلة الحقوق والدراسات الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 29، العدد 1، د س ن، ص.159.

[4] **حاحة عبد العالي**، المرجع السابق، ص97

[5] **عاتي يمينة**، المرجع السابق، ص.06.

الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري على المستوى الاجتماعي

للفساد الإداري بصفة خاصة أثر سلبي في المجتمع بالرغم من أن الفساد بأشكاله يلحق الضرر بالمجتمعات، فالفساد الإداري يعد المسبب الرئيسي للفقر ويعتبر كل منهما يغذي الأخر حيث الفساد يزيد من الفقر الذي يعد من أسباب الفساد، لهذا يعد الفساد الإداري مشكلة أخلاقية لأنه في حالة استمراره وانتشاره يضرب جذور ثقافة وأخلاق المجتمع ويؤدي إلى انهيار القيم والمبادئ،[1]كذلك اعتبر انتهاك لقواعد السلوك الاجتماعي، فضلا عن أن انتشاره يؤدي إلى اللامبالاة بين أفراد المجتمع وعدم تكافؤ الفرص يؤدي إلى سوء توزيع الموارد والثروات مما يخلق تفاوت اجتماعي وتراجع وتدني المستوى المعيشي مما يساهم في تفشي الفقر الذي بدوره يؤدي إلى احتقان اجتماعي وتصاعد حالات العنف والجرائم مما يدفع بالمجتمع إلى افتقاد روح المسؤولية تجاه الوطن.[2]

ولقد وصفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الفساد بأنه عقبة هيكلية أمام التمتع بحقوق الإنسان، لأن الفساد يقلل من قرارات الدولة لمعالجة انتهاكات الحقوق المدنية والاجتماعية.[3]

وقد أكد بعض الخبراء أن هذا النوع من الفساد ليس له أضرار مالية فقط بل أضرار نفسية واجتماعية أيضا، حيث تظهر بعض الاختلالات في الموارد نتيجة عمليات الفساد الإداري، مما ينعكس على معدلات التنمية الاجتماعية بالسلب؛ لهذا أكد الباحثين أن الأثر الضار الذي يرتبه الفساد الإداري لا يتسم بطابع مادي فقط بل يصيب جوانب معنوية معينة

---

[1]**خماري هبة، جدي عبد الحليم**، مظاهر الفساد الإداري والمالي وأثره على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، أيام 24و25 أفريل 2018، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص.07.

[2]**قاسم علوان سعيد، سهاد عادل احمد**، الفساد الإداري والمالي (المفهوم، الأسباب، الاثار، وسائل المكافحة)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد 6، العدد 18، جانفي 2014، ص.09.

[3]**مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**، مكافحة الفساد، التعليم من أجل العدالة، قطر، أفريل 2021، على الرابط: https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption 21:39 heure 06-05-2022 **consulté** ,

في الإنسان من إحباط وعدم الثقة في قطاعات الدولة بسبب الممارسات الفاسدة في الإدارات.[1]

الفرع الثالث: آثار الفساد الإداري على المستوى السياسي

ظاهرة الفساد الإداري لها تداعيات سياسية في البلدان التي ينتشر فيها، وتتمثل هذه التداعيات في كونه يؤدي الى تشويه الصورة السياسية للنظام الحاكم داخليا وخارجيا حيث ينجر عنها زعزعة مصداقية الدولة ونظامها السياسي الذي يجعل الشخصيات السياسية في الدولة محرجة، مما ينجر عن ذلك تردد المجتمع الدولي عن تقديم المساعدات والدعم بمختلف صوره لتلك الدولة. وكل هذا يؤدي الى اضعاف سيادة الدولة.[2]

والأثر الكبير الذي يخلفه الفساد الإداري على المستوى السياسي هو أنه يصعب التعامل مع الدول بمجرد الاشتباه انها تعاني من فساد إداري حيث يثير المخاوف من التعامل معها.

بالإضافة إلى إضعاف الاستقرار السياسي، فانتشار الفساد الإداري يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي والصراع داخل النخبة الحاكمة مما يضعف الهياكل الحكومية والإدارية الذي يفضي الى فشل النظام الإداري.[3]

كما أن الفساد السياسي تظهر ملامحه حينما يستخدم كوسيلة لشراء الولاء السياسي للنظام الذي تتقاطع مصالحه مع مصالح مرتكبي الفساد، الأمر الذي يؤدي الى اللامبالاة وعد الاهتمام في القضايا التي تهم المجتمع،[4]بالإضافة إلى افتقار المسؤولين الفاسدين للعقلانية في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر على مصير الأوطان والشعوب، مما يكلف الدولة في

---

[1]**صلاح الدين فهمي محمود**، المرجع السابق، ص.99.

[2]**خالد بن عبد الرحمان بن حسن**، الفساد الإداري أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته (نحو بناء نموذج تنظيمي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، سنة 2007، ص.69.

[3]**عز الدين بن تركي، منصف شرفي**، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص.09.

[4]**صدام حسين ياسين العبيدي**، مرجع سابق، ص.178.

بعض الحالات عقوبات دولية أو دفع تعويضات مادية من أموال الخزينة العمومية يكون الشعب بأمس الحاجة لها.[1]

يتبين لنا من هذه الآثار أن الفساد الإداري أشد فتكا وأكثر تعقيدا لتغلغله داخل الدولة بحيث يضعف أدائها ويهدر مواردها ويحطم أفرادها.

[1] **هاشم الشمري، ايثار الفتلي**، المرجع السابق، ص.101.

الفصل الثاني

مكافحة الفساد الإداري في ظل الإدارة الالكترونية

الفصل الثاني: مكافحة الفساد الإداري في ظل الإدارة الالكترونية

يعتبر الفساد الإداري من الظواهر القديمة التي لا يقتصر وجودها على دولة ما دون الأخرى، فالفساد الإداري من أخطر أنواع الفساد لأنه يضعف المؤسسات ويؤدي إلى تفشي النتائج السلبية من تأخر في عملية البناء وإهدار للمال العام والوقت والطاقات.

والإدارة الإلكترونية آلية فعالة لمكافحة الفساد الإداري، من خلال استخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة في الأعمال الإدارية.

ولدراسة هذا الفصل سنتناول في المبحث الأول آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري والمبحث الثاني حول مكافحة الفساد الإداري عن طريق تعزيز مبادئ الحكم الراشد في ظل الإدارة الإلكترونية.

المبحث الأول: آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

لآليات الإدارة الإلكترونية دور في مكافحة الفساد الإداري، لهذا سنتطرق اليها في المطالب التالية:

المطلب الأول: دور الخدمات العمومية الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

تعد الخدمة العمومية من المفاهيم الجديدة التي صاحبت التطور التقني الذي مس جميع المجالات، فالإدارة الإلكترونية كان لها دور في تطبيق الخدمات الإلكترونية، بحيث أصبح التحول نحو الخدمات العمومية الإلكترونية حتمية لترشيد الخدمات العامة وتحسينها.

وقد سعت الجزائر لتطبيق الخدمات الإلكترونية وسعت جاهدة لتجسيدها في كافة القطاعات والإدارات العمومية بغرض القضاء على الفساد الإداري، وهذا ما سنتطرق إليه من مفهوم للخدمات العمومية الإلكترونية واعتبارها كآلية للحد من الفساد الإداري بالإضافة الى مشروع الجزائر الإلكترونية.

الفرع الأول: مفهوم الخدمات العمومية الإلكترونية

يعتبر تطوير الخدمة العمومية من أهم انشغالات الإدارة الإلكترونية للتصدي لظاهرة الفساد الإداري، ونتطرق في هذا الفرع الى تعريف الخدمات العمومية الإلكترونية أولا، وأهداف الخدمة العمومية الإلكترونية ثانيا، بالإضافة الى دور الخدمة العمومية الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

أولا: تعريف الخدمات العمومية الإلكترونية

إن مصطلح الخدمات العمومية الإلكترونية حسب الباحثين والدارسين هو:" كل تلك الخدمات التي يمكن تقديمها إلكترونيا وهي ذلك الفعل أو الأداء الذي يخلق القيمة ويوفر فوائد للعملاء من خلال العملية التي يتم تخزينها على شكل خوارزمية وتنفذ عادة قبل البرامج الشبكية.[1]

كما عرفت الخدمة الإلكترونية في القوانين الفرنسية بأنها: " كل نظام للمعلومات يسمح للمديرين عن طريق إلكتروني بالقيام بالشكليات والإجراءات الإدارية."[2]

ومن خلال هذه التعريفات يمكننا استنتاج أن الخدمة العمومية الإلكترونية هي مجموعة من النشاطات التي يتولد عنها تأثير وعلاقة تبادلية بين المواطن والهياكل والموارد البشرية عن طريق وسائل وأساليب إلكترونية.[3]

باختصار هي تقديم الخدمة من طرف الجهات الرسمية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال،[4] ويمكننا القول إن مصطلح الخدمة الإلكترونية يتسم بالمرونة لهذا يحتمل أكثر من معنى وبالتالي تختلف وتتعدد التعاريف.

---

[1] **لبيد عمار، موازي بلال**، الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر" معطيات الواقع ورهانات المستقبل"، ط1، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2021، ص.13.

[2] **نافع زينب، شعباني مجيد**، الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة بومرداس، المجلد 14، العدد 5، الجزائر، السنة 2020، ص.125.

[3] **بومعزة بلقاسم، العقريب كمال**، الخدمة العمومية الإلكترونية في الجماعات المحلية، مجلة افاق علمية، المجلد 12، العدد 2، 2020، ص.342.

[4] المرجع نفسه، ص. 342.

ثانيا: أهداف الخدمة العمومية الإلكترونية

عرفت الإدارات الحكومية تطورا في أداء خدماتها العامة وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي:[1]

1-تحسين الجودة والأداء، حيث تقوم الإدارة المعاصرة على إدارة الجودة الشاملة ومبدأ التحسين المستمر.

2-التحول من أسلوب الإدارة الورقية التقليدية إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية.

3-ترشيد وخفض التكاليف

4-اختصار الوقت ضمن مبدأ التنافس بالوقت.

الفرع الثاني: دور الخدمة العمومية الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري.

إن نظام الخدمات العمومية التقليدي الذي تعمل الإدارة العامة من خلاله، والذي تعود عليه المواطن أصبح غير قادر على مواكبة التطور مما أدى إلى عصرنة الخدمات والذي كان له دور في الحد والقضاء على الفساد الإداري.

فقد أصبحت الخدمات العمومية الإلكترونية من الضروريات لتقديمها خدمات مختلفة عن التقليدية وكان هذا عن طريق ترشيد الخدمة العمومية للتكفل الأفضل باحتياجات المواطنين من خلال عصرنة مناهج العمل وتعميم استعمالها، وتشجيع التكوين المتخصص، وذلك بإعادة النظر في سياسة التكوين المعتمدة من طرف الدولة بالإضافة إلى تطوير وتعزيز الشفافية في المرافق العامة.[2]

والإصلاحات التي قامت بها الجزائر قلصت من درجة السلطة التقديرية المتاحة للعاملين والتي تحقق مزايا عديدة مثل سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها، ونقل الوثائق إلكترونيا بشكل أكثر فعالية.

---

[1] **لبيد عمار، موزاي بلال**، المرجع السابق، ص.15.

[2] **باحماوي عبد الله**، سبل تحسين الخدمة العمومية وعصرنة الإدارة العامة بالجزائر، مجلة القانون والمجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ادرار، المجلد 7، العدد 02، 2019، ص.324.

وتم استحداث مرصد وطني للمرفق العام وتم إنشاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16-03 تم وضعها تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، وهذا لتكون بمثابة هيئة استشارية مكلفة بالقيام بدراسات وتقديم اقتراحات من شأنها تحسين الخدمة العمومية والقضاء على الفساد الإداري بأشكاله من بيروقراطية ومختلف السلوكات السلبية داخل المرافق العامة، واقتراح تدابير متطورة لترقية وتحسين خدمات المرفق العام.[1]

إن التوجه نحو الخدمات العمومية الإلكترونية تؤدي إلى محدودية نسبة الأخطاء في أداء وتسليم الخدمة، بسبب الدقة المتناهية التي تميز الأنشطة الإلكترونية مما يجعلها آلية في مكافحة الفساد المنتشر في الإدارات من رشوة وغيرها من التعاملات غير مشروعة.[2]

إن الفساد الإداري أدى إلى تدني أداء الخدمة العمومية التي أثرت في صياغة مفهوم الخدمة العمومية الرشيدة والنزيهة، حيث عرفت شيوع ظاهرة شخصنة القطاع العام، وشيوع ظاهرة العشوائية داخل مؤسسات الخدمة العامة، بسبب احتكار العمل الإداري من قبل التقليديين، واستفحال ظاهرة العلاقات المصلحية المتبادلة بين الموظف والمواطن، لهذا تم تطبيق نظم الإدارة الحديثة من أجل الإصلاح الإداري والخدمات العمومية ورفع كفاءاتها لتقديم خدمة جيدة للمواطن بعيدة على كل أنواع الفساد من بيروقراطية ورشوة وغيرها.[3]

إن الإمكانيات الهائلة التي تقدمها الخدمات العمومية الإلكترونية قد ساهمت في التقليل من الفساد الإداري.

---

[1]**باحماوي عبد الله**، المرجع السابق، ص.333.

[2]**مطهري حنان**، مطهري كمال، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة العرائض، د. ج. م، العدد 5، جوان2019، ص.80.

[3]**حسين ناجي**، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري (الولايات المتحدة الامريكية نموذجا)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم القانونية تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة بسكرة، 2018، ص.28.

توفير حوالي 60%	توفير اكثر من %50	توفير حوالي %50	7/24
• من الجهد المبذول في التعامل مع الحالات من خلال المعالجة الالية.	• من التكاليف التي تنفقها الشركات في التعامل مع الادارة العامة.	• من الوقت الضائع في التعامل مع الادارة العامة.	• متاحة على مدار الساعة حتى في ظل الجائحة.

المصدر : **لبيد عمار، موزاي بلال**، المرجع السابق، ص.16.

الفرع الثالث: إصلاح الخدمة العمومية في الجزائر (مشروع الجزائر الإلكترونية)

تعتبر الجزائر من الدول التي اعتمدت على التكنولوجيا في تسير مؤسساتها ومواكبة التطورات الحاصلة في ميدان المعلوماتية.

والجزائر حاولت تجسيد فكرة الإدارة الإلكترونية عن طريق إطلاقها لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013، ويعد هذا المشروع أحد الملفات الكبرى الذي يندرج ضمن المشاريع التنموية التي تبنتها الجزائر لتحقيق التنمية ومكافحة الفساد داخل المؤسسات العامة، والذي انطلق من 2008 والذي شاركت فيه العديد من الأطراف من مؤسسات وإدارات عمومية ومتعاملين اقتصاديين عموميين وخواص ومراكز البحث والجامعات والتي سطرت برنامج تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 والذي يتمثل فيما يلي:[1]

1-**برنامج تطوير التشريعات:** من خلال إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية.

2-**برنامج تطوير البنية المالية:** والذي يعمل على تطوير المؤسسات ماليا.

3-**برنامج التطوير الإداري والتنفيذي:** والذي يشمل تطوير أساليب العمل الإداري.

[1] **مسيردي سيد أحمد**، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الالكترونية (واقع وتحديات)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة تلمسان، العدد 4، 2020، ص 279-280.

4-برنامج التطوير الفني وتنمية الكوادر البشرية: يركز البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في المصالح الحكومية لتحسين الكفاءة التشغيلية.

5-**برنامج الإعلام والتوعية:** من خلال انتهاج خطة تعرف المواطن بمزايا التحول الالكتروني.

جدول05:

أمثلة عن رقمنة الخدمات العمومية في الجزائر

القطاع	الأمثلة
قطاع الداخلية والجماعات المحلية	-التحول نحو الخدمات العمومية الإلكترونية من خلال إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في: -إطلاق بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر في صيغتهما البيومترية والإلكترونية. -إصدار وسحب شهادة ميلاد مرقمنة ومؤمنة. -رقمنة سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدني.
التعليم العالي	تطوير الخدمات المقدمة للأساتذة والطلبة مثل: الجامعة الافتراضية والتعليم عن بعد.
قطاع العدالة	-إنجاز أرضية الإنترنت (ISP) -استحداث موقع إلكتروني الذي يرمي إلى إعطاء معلومات قانونية لعامة الناس. -إنشاء بوابة القانون في أواخر 2003.

المصدر: **المكي دراجي، موساوي راشدة**، دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر-دراسة لنموذجين-، مجلة العلوم القانونية والسياسية، د ج م، العدد 17، جانفي 2018، ص.30-31.

أولا: أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية 2013

إن الهدف الأساسي والذي انطلق من أجله مشروع الجزائر الإلكترونية هو:[1]

1-عصرنة الإدارة بإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2-دعم القطاع الاقتصادي.

3-مكافحة البيروقراطية التي تؤثر على الأعمال الإدارية.

ثانيا: التحديات والمعوقات

هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون تقدم مشروع الجزائر الإلكترونية 1ونذكر منها:[2]

1-محدودية انتشار الإنترنت في الجزائر.

2-نقص وعي المواطنين وقلة الثقافة الإلكترونية.

3-محدودية الجانب التشريعي في مجال المعاملات الإلكترونية.

4-عدم توفر الكفاءات التقنية المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الثاني: التوقيع والرقابة الإلكترونيان كآليات للحد من الفساد الإداري

يعتبر الفساد الإداري من أخطر أنواع الفساد وذلك لأنه يمس المؤسسات الإدارية، من اختراقات واختلاس وسرعة البيانات المهمة وتحقيق أضرار خطيرة للمؤسسة وجعلها عاجزة، مما أدى إلى ضرورة محاربة الفساد ومكافحته وذلك عن طريق إيجاد آليات جديدة ومتطورة للحد منه ومن بين هذه الآليات التوقيع الإلكتروني والرقابة الإلكترونية.

---

[1] **إلياس شاهد وآخرون**، تقييم تجربة الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، د.ج.م، عدد 03، ديسمبر 2016، ص.131.

[2] **مسيردي سيد أحمد، سعيدي خديجة**، مشروع الجزائر الإلكترونية: واقع وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، د. ج. م، العدد 4، ديسمبر 2013، ص.282.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من تعريف للتوقيع الإلكتروني والرقابة الإلكترونية ودورهما في مكافحة الفساد الإداري.

الفرع الأول: مفهوم التوقيع والرقابة الإلكترونيين

يعتبر التوقيع والرقابة الإلكترونيين أحد أهم الآليات للحد من الفساد الإداري، وهذا ما نتناوله في النقاط التالية:

أولا: مفهوم التوقيع الإلكتروني

يقصد بالتوقيع الإلكتروني " أنه التوقيع الناتج عن إتباع إجراءات محددة تؤدي في النهاية إلى نتيجة معينة معروفة مقدما، وجوهر التوقيع هو أن يكون شخصيا، لذا فإن فكرة التوقيع الشخصي لا تقتصر فقط على فكرة التوقيع المخطوط باليد، وبالتالي فكل توقيع أو علامة مميزة وشخصية تسمح بتمييز من أجراها أن يسمى توقيعا شخصيا."[1]

كما نجد أن المشرع الجزائري تطرق إلى التوقيع الإلكتروني في القانون رقم 15-04 في المادة 02 على أنه " بيانات في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق".[2]

فالتوقيع الإلكتروني هو توقيع حديث عن طريق أجهزة وبيانات إلكترونية، بدل من التوقيع التقليدي الذي كان يدويا، وللتوقيع عدة صور نذكر منها ما يلي:

أ- **التوقيع البيومتري:** يتم باستخدام إحدى الخصائص الشخصية (قزحية العين، بصمة الكف، بصمة الشفاه، بصمة الصوت)، والتي يتم تخزينها في شكل رقمي مضغوط حيث لا تشغل مساحة كبيرة في ذاكرة الكمبيوتر ويمكن للعاملين إدخال البطاقة عن طريق جهاز الصراف الآلي من خلال مقارنة شخصية للشخص بتلك المخزنة في الكمبيوتر، إذا تطابقت

[1] **إيمان مأمون أحمد سليمان**، إبرام العقد الالكتروني وإثباته (الجوانب القانونية لعقد التجارة الالكترونية)، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص.247.

[2] القانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 1فبراير، 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06، 10 فيفري 2015، ص.02.

الخصائص بين الصورتين فسيكون الشخص المعني قادرا على توثيق الفعل القانوني الذي يزمع القيام به.[1]

ب- التوقيع الرقمي: "يستخدم في التعاملات البنكية وغيرها، مثل بطاقة الائتمان التي تحتوي على رقم سري لا يعرفه سوى العميل الذي يدخل البطاقة في ماكينة السحب، حين يطلب حسابه أو صرف جزء من رصيده وهي تعمل بنظامي off-line ثم نظام on-line."[2]

والتوقيع الرقمي هو عبارة عن بيانات ومعلومات مرتبطة بنظام بيانات آخر أو صياغة النظام بشكل مشفر، مما يسمح للمستلم بإثبات محتواه وتأمينه ضد أي تزوير.[3]

ج-التوقيع بالقلم: تعتمد هذه الطريقة على استخدام قلم إلكتروني حساس يمكنه الكتابة على شاشة الكمبيوتر، عن طريق برنامج يتحكم في هذه العملية، مما يسمح بالتقاط التوقيع والتحقق منه، عندما يقوم المستخدم بتحريك القلم على الشاشة وكتابة توقيعه يلتقط البرنامج حركة اليد ويظهر التوقيع على الشاشة.[4]

ثانيا: مفهوم الرقابة الإلكترونية

يقصد بالرقابة الإلكترونية "على أنها الاعتماد على النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض لما يحقق الاقتصاد في الجهد والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة أكثر."[5]

---

[1] **رفيق حدوش**، حجية التوقيع الالكتروني في إثبات المعاملات الالكترونية المبرمة عبر الانترنت، مجلة السياسة العالمية، جامعة تيزي وزو، المجلد 05، العدد 03، ديسمبر 2021، ص.643.

[2] **عبد الفتاح بيومي**، التوقيع الالكتروني في النظم القانونية المقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص.23.

[3] **طيب موفق شريف**، التوقيع الالكتروني وحمايته جنائيا في القانون الجزائري، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد زبانة، أدرار، المجلد 01، العدد 01، جوان 2017، ص.76.

[4] **رفيق حدوش**، المرجع السابق، ص.644.

[5] **زعزوعة فاطمة**، الرقابة الالكترونية كآلية للحد من الاحتيال المعلوماتي وتحديات مواجهة الفساد الإلكتروني، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي تحت عنوان: الفساد في البيئة الرقمية، برلين، ص.49.

تعتبر الرقابة الإلكترونية أكثر وعيا بالمتغيرات التي تحدث أثناء التنفيذ من خلال مراقبة الانحرافات أثناء التنفيذ وإبلاغ الإدارة، وتمكينها من تحديد مكان الخلل قبل وأثناء التنفيذ واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها.[1]

" والرقابة الإلكترونية تستخدم عدة تقنيات تسمى أنظمة الرقابة الإلكترونية ومن أهم هذه الأنظمة (شبكة الإنترنت، الحواسيب، الرقابة على البريد الإلكتروني والهاتف سواء سلكي أو خاص)، بالإضافة إلى أجهزة المراقبة مثل الكاميرات، أجهزة البصمة لتسجيل الحضور، وغيرها من التقنيات الأخرى، وتستخدم هذه الأنظمة عادة لتحقق ثلاث غايات (قياس الأداء، منع السرقة داخل المؤسسة، تطبيق القوانين الداخلية والقضاء على الفساد الإداري.[2]

وللرقابة الإلكترونية ثلاثة أبعاد أساسية وهي:[3]

البعد الأول: يقوم بالمراقبة والمراجعة وتصحيح الأخطاء وكشف الانحراف.

البعد الثاني: أمن وسلامة الأجهزة والبرامج، أي الحماية من كل أشكال الاختراق والتخريب وكذلك جرائم الحاسوب.

البعد الثالث: يتصل بتقسيم أنشطة وعمليات نظام الرقابة الإداري والإلكتروني وتحليل النظام وتحليل النتائج والتكاليف من منظور شامل ومتكامل انسجاما مع حقيقة أن من غير المفيد وغير العملي وجود نظم باهظة التكاليف، حتى ولو كانت ناجحة بمعايير الكفاءة والفعالية والمرونة.

---

[1] **سعى حنان**، مرجع سابق، ص.53.

[2] **عادل حريزي**، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة أم البواقي، السنة 2020، ص.47.

[3] **حسن عفيف العرايشي**، واقع نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية الشق المدني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في برنامج إدارة الدولة والحكم الراشد، جامعة الأقصى، فلسطين، 2015، ص.41-42.

الفرع الثاني: دور التوقيع الإلكتروني في الحد من الفساد الإداري.

من خلال التعاريف السابقة للتوقيع الالكتروني نرى بأن له دورا مهما وفعالا في محاربة الفساد الإداري.

فالتوقيع الإلكتروني يقوم بالاحتفاظ بسرية المعلومات، لما في ذلك من المعلومات الحكومية الإلكترونية والرسائل والمعلومات الصادرة عن الإدارة وحمايتها من الاحتيال والتلاعب من قبل الموظفين، كما أنه لا يمكن لأي شخص مهما كانت قدراته ومهاراته على رؤية الرسائل أو تعديلها سواء كانت معلومات إدارية أو تجارة الكترونية.[1]

كما يوفر التوقيع الإلكتروني إمكانية التحقق من كلا طرفي المعاملة دون شرط الحضور إلى المؤسسة التي تقدم الخدمة حتى يتم تنفيذ المعاملة، وبالتالي فهي لا تأخذ شكل التوقيع التقليدي فحسب، بل أيضا يأخذ أشكالا عديدة، وتنفذ أعمالها من خلال وسائل الإعلام المتعددة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال مما يوفر القدرة على التحقق من سلامة الصفقة من كلا الطرفين.[2]

والتوقيع الإلكتروني غير قابل للتزوير، فالتوقيع التقليدي سابقا كان عبارة عن رسم وليس علما مما يؤدي إلى سهولة تزويره وتقليده، على عكس التوقيع الإلكتروني كان يعتبر علما وبالتالي يصعب تزويره، لأن الوظيفة الرئيسية له هي اشتقاق المحتوى من مضمون المحرر الإلكتروني وتأمينه من التعديل بالإضافة أو الحذف بحيث يتطلب أي تعديل ظهور توقيع إلكتروني جديد.[3]

---

[1] **بورغداد فاتح**، دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية (2010-2020)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة محلية، جامعة المسيلة، السنة 2021، ص.45.

[2] **بن يكن عبد المجيد**، الإدارة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان الفساد في البيئة الرقمية، برلين، ايام04-05 أفريل 2021، ص.90.

[3] **طرافي ياسمين، منصوري ياسمين**، الإطار القانوني للتوقيع الالكتروني (دراسة مقارنة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016، ص.19.

وبإمكان التوقيع الإلكتروني تحديد هوية المرسل والمستلم والتحقق منها إلكترونيا وأنها نفس المعلومات الأصلية وعدم العبث بها والحفاظ على سرية المعلومات وعدم تداولها.[1]

والتوقيع الإلكتروني يتميز بالاستقلالية والوحدة، بحيث يستحيل على شخصين الحصول على نفس التوقيع الرقمي الواحد، كذلك فإنه يستطيع أن يؤمن بالقدر ذاته من الثقة والأمان التي يؤمنها التوقيع اليدوي، والتوقيع الإلكتروني يوفر إمكانية إنجاز المعاملات بسرعة فائقة تفوق متطلبات التوقيع اليدوي، ويسمح التوقيع الرقمي بتنفيذ العملية عن بعد دون الحضور المباشر للشخص.[2]

و "لا يملك الشخص الموقع إلكترونيا أو الشخص الذي قام بإرسال رسالة إلكترونية القدرة على الإنكار لوجود طرف ثالث يمكنه إثبات قيام طرف معين بفعل إلكتروني، وكذلك عدم قدرة مستلم الرسالة على إنكار استلامه رسالة ما، لأن المفتاح العام يثبت استلام الرسالة من قبل المستقبل وذلك بإرسال رد (وصل استلام) الى المرسل، فعدم الإنكار تعني حماية المستند أو العقد الإلكتروني من الإنكار من أحد الطرفين."[3]

الفرع الثالث: دور الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري

إن الرقابة الإلكترونية تقوم بتنظيم العمل وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات، وتحمي الأصول والأموال من الاختلاس والتلاعب، إذ يمكن برمجة رقابة إلكترونية قبلية آنية، مثل وضع الأعمال تحت سلطة إشرافية إلكترونية قبل أن تصبح سارية المفعول، والتي يطلبها من الموظفين أحيانا قبل فترة عملهم، يوفر معلومات يمكن من خلالها إنشاء ملفات إلكترونية للمتقدمين للوظائف، مثل رقم الضمان الاجتماعي والتاريخ المهني، ويتم إخضاعهم

---

[1] **بورغداد فاتح**، المرجع السابق، ص.45.

[2] **عادل حريزي**، المرجع السابق، ص.50.

[3] **نايت أعمر على**، الملكية الفكرية في إطار التجارة الالكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، السنة 2014، ص.71.

لاختبارات في مهاراتهم التقنية والفنية، وجمع معلومات عن طالب العمل، ووفقا لتلك الاختبارات يمكن اتخاذ القرار المناسب.[1]

كما أن للرقابة الإلكترونية عدة خصائص تساهم في محاربة الفساد الإداري والحد منه وهي:[2]

-الرقابة الالكترونية تعتبر إحدى الوسائل الحديثة لحل المشكلات التي أفرزتها التطورات التكنولوجية الحديثة، في الكشف عن الإساءة الوظيفية وتسريب المعلومات والبيانات.

-كما أنها تعد عنصرا أساسيا لإيجاد نظام عمل يركز على الجوانب المؤثرة على أداء الجهات التنفيذية في المنظمة والتي تكون حاسمة في تحديد فشل ونجاح المنظمة.

-أن تكون مرنة وسهلة الفهم بالنسبة للعاملين.[3]

وكذلك تقوم الرقابة الإلكترونية على تحديد بؤر الفساد الإداري والمالي، وتحسين من كفاءة أنظمة دعم القرار وتسهل عمل الهيئة الرقابية وبالتالي التخلص والقضاء على الفساد المحتمل والموجود، ويساعد توافر البيانات والمعلومات وإمكانية الوصول إليها من خلال مستودعات المعلومات في إزالة الغموض، ويمكن للمراقبين والمفتشين التحقق في حالات الانحراف في حالة حدوثها واتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها ومعاقبة مرتكبيها.[4]

-" الرقابة الخاصة بالتطبيقات وتهدف الى أحكام إجراءات الرقابة على التسجيل وسلامة البيانات، في مراحل المداخلات (أي التأكد من صحة إدخال البيانات وسلامة تشغيلها وعدم

---

[1]**خلاف وردة**، دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، سطيف، المجلد 06، العدد 03، ص.09.

[2]**سعى حنان**، مرجع سابق، ص.53.

[3]**حازم أحمد فراولة**، أثر الرقابة الإلكترونية على سرعة إنجاز المعاملات في البنك الإسلامي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 08، ص.165.

[4]**برمان نور الدين**، مرزوق محمد الأمين، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، حقوق، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجلفة، السنة 2017، ص.66-67.

فقدانها أو الإضافة إليها أو الحذف منها أو أي تعديلات غير مشروعة في البيانات) وكذا الرقابة على مخرجات النظام وهدفها التحقق من أن مخرجات النظام كاملة ودقيقة."[1]

–تساعد ممارسة أنشطة الرقابة الإلكترونية في نظام الإدارة الإلكترونية كثيرا على ترسيخ فكرة: "الجودة مسؤولية الجميع"، وذلك من خلال مشاركة جميع الإدارات في إنجازها، يتم مراجعة أداء الموظفين والعاملين ورفع مستوى التوقعات والخدمات المقدمة، الامر الذي ينتج عنه مستويات عمل عالية لا تساهم في انتشار الفساد بل العكس لتحييد العناصر الفاسدة وتقلل تأثيرها على جودة الخدمات. كما تساعد الرقابة الإلكترونية في إشراك الجميع وحتى العملاء، حتى يتمكنوا من تتبع الخدمات والسلع من خلال أدوات التتبع، مما يقلل احتمالية التأخير وعدم تحرك الموظفين.[2]

– "كما تخضع بعض النظم الرقابية الموظف إلى مراقبة الكمبيوتر، ومراقبة البريد الالكتروني، ومراقبة الهاتف، وكاميرات الأمان والتتبع الجغرافي كتتبع مركبات الخدمة التي يستخدمها الموظفين."[3]

---

[1] **زواني نادية**، استراتيجية الأمن المعلوماتي في مكافحة الفساد الالكتروني، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي، بعنوان مكافحة الفساد في البيئة الرقمية، برلين، ألمانيا، أيام 04–05 افريل 2021، ص.24.

[2] **حسين ناجي**، المرجع السابق، ص.68.

[3] **خلاف وردة**، المرجع السابق، ص.09.

المبحث الثاني: مكافحة الفساد الإداري عن طريق تعزيز مبادئ الحكم الراشد في ظل الإدارة الإلكترونية

يعد إرساء مبادئ الحكم الراشد بمثابة الإطار المناسب للقضاء على ظاهرة الفساد الإداري التي باتت تهدد دول العالم على وجه العموم والجزائر على وجه الخصوص.

ويمكن القول إن مبادئ الحكم الراشد كلها تدعم بعضها البعض، فلا يمكن الحديث عن إحداها دون الأخرى.

المطلب الأول: مكافحة الفساد الإداري عن طريق تعزيز مبادئ الحكم الراشد

إن مصطلح الحكم الراشد يحظى باهتمام كبير وواسع من طرف الباحثين، وذلك بسبب انتشار الفساد بشكل رهيب، فالحكم الراشد هو وسيلة فعالة لتسيير المؤسسات ويؤدي إلى تحقيق مصلحة الأفراد وحمايتهم، ومن أهم مبادئ الحكم الراشد لمكافحة الفساد والتصدي له هي المساءلة والشفافية والمشاركة باعتبارهم أهم الآليات لمكافحة الفساد الإداري وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: المساءلة كمبدأ للحكم الراشد

سنتناول في هذا الفرع تعريف المساءلة وأهميتها في مكافحة الفساد الإداري

أولا: مفهوم المساءلة

يقصد بها:" أنها واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية (منتخبين أو معينين، وزراء أم موظفين) تقديم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسة أو الوزراء بشكل يتم فيه توضيح قراراتهم والاستعداد لتحمل المسؤولية المترتبة على هذه القرارات، وتقديم تقارير على سير العمل."[1]

[1] **عبير مصلح**، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط3، دار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، فلسطين، 2013، ص.59.

وتعرف المساءلة أيضا على حسب البرنامج الإنمائي قبول المسؤولين بتقديم تفسيرات عن جميع ممارساتهم وأفعالهم سواء كانت كبيرة أو صغيرة مع إذعانهم لكل الانتقادات الموجهة إليهم، وبالتالي يقصد بالمساءلة إمكانية تعرض صانعي القرار في الدولة أو القطاع الخاص في منظمات المجتمع المدني للمحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته.[1]

كما أن للمساءلة عدة أهداف يمكن حصرها فيما يلي:

المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم: تعتبر إحدى أهم آليات ضبط الأداء لضمان حسن الاستخدام ومنع إساءة استخدام السلطة.[2]

المساءلة كنوع من الضمان: تضمن من خلال المواطنين والمشروع حسن الالتزام بالقانون من قبل الممارسين.[3]

المساءلة كعملية لتحسين المستمر: عند تحقيق الهدفين السابقين تكون المساءلة أداة لخفض الأعمال السلبية.[4]

وللمساءلة عدة أشكال وصور نذكر منها ما يلي:

1-**المساءلة التنفيذية:** وهذا يعني مسؤولية الجهاز التنفيذي في مساءلة نفسه من خلال الطرق والوسائل التي تتحكم في العمل الإداري، وفتح قنوات الاتصال مع الجمهور لتجنب حدوث الانحرافات في تنفيذ السياسات العامة من طرف المسؤولين أو مرؤوسيهم.[5]

---

[1] **طويل لخضر، موفقي أحمد**، إشكالية الحكم الراشد في ظل الفساد الإداري في الجزائر (200-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الجلفة، 2018، ص.30.

[2] **نوري صابر**، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق، جامعة أم البواقي، السنة 2020، ص.35.

[3] **شعبان فرج**، الحكم الراشد حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة 2012، ص.22.

[4] **نوري صابر**، المرجع السابق، ص.22.

[5] **صادقي نوال**، دور الشفافية والمساءلة في مجابهة الفساد المحلي، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 01، العدد 02، جوان2020، ص.103.

2-**المساءلة التشريعية:** تعتبر من أهم وظائف البرلمان فهي تمثل الدور الذي يلعبه البرلمان في تقييد الحكومة والرقابة عليها، ومعارضتها في كثير من الحالات لضمان حسن سير العمل ونزاهة الحكومة.[1]

3-**المساءلة القضائية:** المساءلة القضائية ركن أساسي من أركان الرقابة على عمل الجهاز الحكومي الذي تقوم به السلطة القضائية والتي تقوم على تطبيق القوانين المعمول بها من قبل القضاة في المنازعات والقضايا المعروضة عليها، ويتسم القضاء بالاستقلال التام في عمله أمام السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتعتبر السلطة الأكثر كفاءة في الكشف عن طبيعة الانتهاكات التي تشوب عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية.[2]

ثانيا: أهمية المساءلة

يعتبر شرط المساءلة أسلوب فعالا لمكافحة الفساد والتصدي له، فإذا علم الحكام أنهم مسؤولون فهذا ضمان لعدم التجاوز واحترام القانون، وبالتالي يجب إعداد المسؤولين مسبقا لتجنب أي أعمال مشبوهة من شأنها أن تجعلهم مشتبها بهم. والمساءلة تتطلب أجهزة مستقلة تقوم بهذه الوظيفة وعلى رأسهم السلطة القضائية التي تعد استقلاليتها شرطا أساسيا لا مفر منه.[3]

والمساءلة أيضا تعتبر إحدى أهم آليات مكافحة الفساد وذلك من خلال التزام مؤسسات الدولة بالمساءلة، من خلال ممارسة الصلاحيات المنوط بها وإعطاء تفسير لسبب الفشل.[4]

وهذا ما يؤدي إلى حذر المسؤولين والعمل بكل إخلاص وتفان في وظائفهم لأنهم يدركون بوجود المساءلة والمحاسبة.

---

[1]**طويل لخضر، موفقي أحمد،** المرجع السابق، ص.76.

[2]**هارون بوالفول،** بوزيان رحماني جمال، دور الشفافية والمساءلة في تحسين أداء الأجهزة الإدارية بالإدارات العمومية الجزائرية دراسة وصفية تحليلية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة الجزائر، العدد 07، جوان 2017، ص.550.

[3]**رقية عواشرية،** الحكم الراشد كوسيلة لمكافحة الفساد في الدول المغاربية، مجلة الحقوق والحريات، جامعة باتنة، العدد 02، مارس 2016، ص.295.

[4]**صادقي نوال،** المرجع السابق، ص.103.

الفرع الثاني: الشفافية كمؤشر من مؤشرات الحكم الراشد

سنتطرق في هذا الجزء الى تعريف الشفافية ودورها كإحدى أهم الآليات المأخوذة من طرف الدول المحاربة للفساد.

أولا: تعريف الشفافية

الشفافية يقصد بها: " الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعينة بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب، تعني أن القرار الذي اتخذ يتم تطبيقه بطريقة تتبع القواعد واللوائح وأن المعلومات متاحة ويمكن الوصول إليها مباشرة."[1]

وكذلك يقصد بها مناقشة الموضوعات وتعميم المعلومات بطريقة واضحة ومفتوحة حول متطلبات العمل في المجال العام، واتخاذ جميع القرارات الصحيحة لدعم السياسات العامة، والقرارات التي تصدرها الدولة وأسبابها.[2]

وبالتالي الشفافية هي حق المواطن في الحصول على المعلومات والاطلاع عليها بكل أريحية ومتى أراد ذلك.

وتعرف الشفافية أيضا بأنها: " إيضاح الأمر وشفافيته بعيدا عن الغموض ولا يحتاج الى من يفسرها ويشرحها، وكذلك وضوح التشريعات والقوانين، وسهولة الفهم، الاستقرار، والانسجام مع بعضها البعض، ووضوح الثقة، والمرونة والتطور وفق المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوافقة مع العصر.[3]

---

[1]**فتيحة حيمر**، الشفافية كآلية للحد من الفساد، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 24، جوان 2017، ص.24.

[2]**بوداوي فاطنة، بوشنافة أحمد**، دور التسيير العمومي الإلكتروني في إرساء مبادئ الحكم الراشد من خلال دراسة ميدانية لعدد الإدارات الحكومية بولاية بشار، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلة محمد طاهري، جامعة بشار، اوت 2018، ص.453.

[3]**سلطان غالب الديحاني**، تأثير أبعاد الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري بالمناطق التعليمية في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها، المجلة الدولية للبحوث التربوية، جامعة الامارات، المجلد 41، العدد 02، يونيو 2017، ص.

والهدف من تطبيق الشفافية هو خلق بيئة تتطور وتزدهر فيها المعلومات والقرارات المتعلقة بالسياسة والبيئة، وبعيدا عن كل ما يؤثر على سمعة المنظمة، ويخدش الكرامة، وبالتالي تطبيق الشفافية يعكس سمعة المنظمة في المجتمع ويمنحها التقدير والاحترام، ويبعد عنها الشبهات، مما يؤدي إلى الفوز بالمنافسة، وزيادة فرص نجاحها.[1]

وللشفافية ثلاثة أنواع وهي:

1-الشفافية المدبلجة (المقلدة): وهي التي يتم نقلها بشكل تعسفي أو نقلها وتقليدها بأسلوب نسخي لا تتوافق مع طبيعة عمل المؤسسة المعينة وظروفها، مثل نقل شفافية القطاع الخاص إلى الحكومة أو نقل الشفافية المطبقة في الحكومة إلى القطاع الخاص.[2]

2-الشفافية الانتقائية: هي التي تختار النتائج الجيدة مهما كانت متواضعة، وتبرزها بطريقة مبالغ فيها، هذه الشفافية طاغية وتكون مصحوبة بحملة إعلامية وإعلانات عندما تكون الأرقام عالية والأحداث إيجابية ولها مبررات إذا كان هناك فشل.[3]

3-**الشفافية المؤدلجة (الخادعة):** "هي تلك التي تنطلق وتخدم مصالح وأيدولوجيا مصدرها ومصمم آلياتها ليس المستفيد منها أو المطلع على إنتاجها، وتبرز لخدمة هدف معين، ولا نراها في الأحوال الاعتيادية وهي عكس الشفافية الإبداعية المتكاملة الحقيقية."[4]

---

[1] **فلاح بن فروج السبيعي**، أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في الشركات المالية السعودية، المجلة العربية للإدارة، جامعة المملكة العربية السعودية، المجلد 37، العدد 01، مارس 2022، ص.183.

[2] **حازم فروانة وآخرون**، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في الشركات الصناعية في قطاع غزة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، مارس 2022، ص.183.

[3] **فهد عبد الرحمان مسفر رمزي**، الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم لمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرين والمشرفين، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية، 2013، ص.32.

[4] **نداء أكرم أحمد سعد**، الشفافية الإدارية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الخاصة في العاصمة عمان وعلاقتها بالثقة التنظيمية لأعضاء هيئة التدريس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والقيادة التربوية، كلية العلوم التربوية، قسم الإدارة والمناهج، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018، ص.21.

ثانيا: أهمية الشفافية

للشفافية أهمية كبيرة فهي تساهم في:

– توعية المواطنين واطلاعهم على الخيارات الموجودة، بالإضافة إلى أنها آلية لتحقيق المساءلة ومحاربة الفساد بجميع أشكاله.[1]

–تعتبر الشفافية قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين.[2]

–وكذلك تساهم الشفافية في كشف تجاوزات المسؤولين وهذا ما يؤدي إلى فضحهم ومعاقبتهم، فهي تعتبر أحد أهم الركائز والأركان الأساسية لنجاح التنمية المستدامة، وتوفر العمل في بيئة تتسم بالشفافية مما يؤدي إلى جودة الأداء البشري والمؤسسي.[3]

–تحقق الشفافية النزاهة للموظف، والابتعاد عن الاجتهاد الشخصي في تفسير القوانين واللوائح، وتوسيع اللامركزية، وتبسيط الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وتسهيل نقل المعلومات من الأعلى إلى الأسفل، ولذلك فإن وجود تشريعات واضحة وشفافة يؤدي إلى تنمية الثقة لدى جميع شرائح المجتمع والمحافظة عليها.[4]

–والشفافية تحقق مصلحة العامة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله ومظاهره، شفافية التشريعات وعدم قابليتها للتأويل يساعد في منع الانحرافات وتحد من إمكانية الاختراق، مما يزيد من كفاءة الأداء وفعاليته ويحقق النزاهة للمسؤول.[5]

---

[1]**باسم سعد الجهني**، تهاني مصلح الميلي، دور القيادة الخادمة في تحقيق الشفافية في التقارير الصحية للمرضى المراجعين للمستشفيات الحكومية لمدينة أبها، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الملك خالد، مجلد 23، العدد 02، 2020، ص.223.

[2]**فلاق محمد**، حدو سميرة أحلام، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري (تجارب دولية)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة الشلف، العدد 01، 2015، ص.13.

[3]**جيلاني حنان**، الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة المسيلة، 2014، ص.27.

[4]**أيوب العمودي**، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة ورقلة، 2013، ص.31.

[5]**فهد عبد الرحمان مسفر رمزي**، المرجع السابق، ص.30.

الفرع الثالث: المشاركة مبدأ من مبادئ الحكم الراشد

أولا: تعريف المشاركة

فالمشاركة يقصد بها " لكل فرد الحق في المشاركة وصنع القرار، سواء بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات الشرعية التي تمثل مصالحهم.[1]

وتعرف المشاركة أيضا إنشاء وسائل وآليات مناسبة للمواطنين المحليين في صنع القرار بشكل مباشر من خلال المجالس المنتخبة، أي المجلس الولائي على مستوى الولاية " من الشعب الى الشعب" وبالتالي يجب فتح كل سبل المشاركة للمواطنين في تسيير شؤونهم العامة على مستوى الولاية.[2]

وبالتالي المشاركة يقصد بها إشراك المواطنين والشعب في تقديم أراءهم وحرية التعبير والادلاء بصوته. فإشراك المواطنين في إعداد وتطوير السياسات الحكومية تتجنب العديد من المشاكل التي يمكن أن تحدث عن قلة مشاركتهم، مثل الإضرابات والمظاهرات وانعدام الثقة في الحكومة.[3]

ثانيا: أهمية المشاركة في الحد من الفساد الإداري

إن للمشاركة أهمية في مكافحة الفساد الإداري فهي تعتبر عملية المشاركة شرطا أساسيا تبنته الجزائر لإقامة الحكم الراشد، كخطوة لاستعادة الاستقرار السياسي، ويهدف مبدأ المشاركة أيضا إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يعمل في إطار احترام السيادة الشعبية والإدارة الاجتماعية بعيدا عن العنف والحكم ومدى استجابة النظام لمطالب وتطلعات الشعب.[4]

---

[1] **بن عيسى فائزة**، استراتيجية مكافحة الفساد لتأسيس الحكم الراشد في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية الحقوق تخصص إدارة ومالية، جامعة البويرة، 2016، ص.12.

[2] **محمد سعود**، أمينة سعود، الفساد الإداري ومدى تحقيق الحكم الراشد، مجلة الميدان للدراسات الرياضية ولاجتماعية والإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 03، العدد 10، مارس 2020، ص.268.

[3] **مراكشي فاطمة**، دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر مع التركيز على حالة المجلس الشعبي الوطني(2012،2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في رسم السياسات العامة، كلية الحقوق جامعة الجيلالي بونعامة، 2015، ص.34.

[4] **طويل لخضر، موفقي أحمد**، المرجع السابق، ص.76.

ومشاركة المجتمع المدني من شأنه أن يؤدي أدوارا مختلفة وهامة، مثل تعزيز الشفافية والنزاهة، ومن خلال مشاركته أيضا في صياغة السياسات العامة فهي تحمي الحقوق وتقوي دولة القانون، فدور المجتمع المدني هو توعية وتثقيف الجماهير والضغط على الحكومة لتنفيذ الإصلاحات وكل هذه الأفعال تهدف إلى محاربة الفساد.[1]

علاوة على ذلك فإن المشاركة السياسية العادلة تضمن تجسيدا عاليا لتطلعات الشعب وتخلق جوا ملائما للعمل السياسي وذلك من خلال تدريب الأحزاب السياسية التي تعتبر بمثابة تدريب للسياسيين، وتمارس أيضا عمل المعارضة بطريقة يجعل منها رقيب للأحزاب المتواجدة في السلطة مما يجعلها حريصة كل الحرص على الكشف عن قضايا الفساد والتصدي له قبل وقوعه.[2]

المطلب الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبادئ الحكم الراشد

تتزايد أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال باعتبارها سلطة رابعة بعد السلطات التنفيذية والتشريعية، والقضائية، وتتضح هذه الأهمية من خلال الدور الذي تؤديه في مكافحة الفساد بأشكاله لتحقيق مبادئ الحكم الراشد.

وقد أدركت الجزائر أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء مبادئ الحكم الراشد عبر تبنيها لمشروع الجزائر الإلكترونية.

الفرع الأول: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبدأ الشفافية

مبدأ الشفافية من المبادئ التي عرفت تطورا مع التقدم التكنولوجي وتبني العالم للتقنية، لهذا أصبح لزاما من الإدارات وضع بياناتها ومعلوماتها ووثائقها على الإنترنت، فبعد

---

[1] **رحال نصر، موفق سهام**، الحكم الراشد ومحاربة الفساد (حالة الجزائر)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 01، جوان 2017، ص.92.

[2] **رقية عواشر**، المرجع السابق، ص.296.

أن كان على المواطن أن يسعى الى الإدارة للحصول على المعلومات أصبح اليوم إلزاما على الإدارة أن تسعى إلى المواطن لتزويده بالمعلومات.[1]

والشفافية الإلكترونية تعني نشر وثائق الحكومة عبر الإنترنت إلا في حالة الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها وتساعد هذه الخطوة الحكومات على محاربة الفساد وتدعيم آليات الرقابة، وهذا لكشف المعلومات أمام الرأي العام.[2]

إذا تحدثنا عن تكنولوجيا الإعلام والاتصال يمكننا التحدث عن وسائل التواصل الاجتماعي التي أتاحت تداول المعلومات وتحقيق الشفافية في البيانات والمعلومات، حيث يتاح للمواطنين الاطلاع عليه ومن ثم يتمكنون من معرفة حقيقة الأوضاع، ومع تطور وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وتحول الحكومات والقطاعات نحو الإدارة الإلكترونية نكون أمام تعزيز للشفافية لتمكين المواطنين من المشاركة.[3]

وتكنولوجيا الإعلام والاتصال تعزز وتفعل مبدأ الشفافية من خلال ما يلي:

أولا: تبسيط وتسهيل الإجراءات

ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين مستوى أداء الإدارات فهي تساعد على تحسين إجراءات تقديم الخدمات مما ييسر ويسهل الأعمال والمعاملات، والتي بدورها تحقق التواصل بين المؤسسات والمتعاملين معها. حيث تتيح للمواطن المعلومات والبيانات بشفافية.[4]

[1] **ربيع نصيرة**، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08، جوان 2017، ص.975.

[2] **نوال مغزيلي**، دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تعزيز مؤشرات الحكم الراشد، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، 2018، ص.249.

[3] **ايه بدر عبد السلام**، دور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد، د ط، مرصد سياسات الشفافية والنزاهة، القاهرة، ص.04.

[4] **إسماعيل سايحي، المكي دراجي**، الإدارة الالكترونية بين مقتضيات الشفافية وإشكالية التخلص من البيروقراطية في الأجهزة الحكومية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 02، سبتمبر 2021، ص.692.

فعملية التبسيط للإجراءات تسهل إمكانية الوصول للمعلومات مما يجعل الإدارة شفافة أمام الأفراد من مواطنين وأجانب.[1]

ثانيا: مبدأ الحياد

يرتبط مفهوم الحياد بمفهوم العدالة والمساواة حيث يحق للجمهور استعمال الأجهزة الإدارية بطريقة ديمقراطية ودون أي تمييز ومهما كانت الأوضاع الاجتماعية لهذا الأخير، ومن هنا تظهر ضرورة الشفافية.[2]

ولتحقيق العدالة بين المواطنين، يمكن لطالبي الخدمة أو المعلومة الدخول بالإجراءات الإدارية المؤدية إلى مطلبهم في وقت واحد وأن يتلقوا الخدمة أو المعلومة المطلوبة في وقت واحد.[3]

ثالثا: تأمين الإعلام للجميع

ضمنت المعاهدات والمواثيق الدولية، حق المواطنين في الاطلاع على المعلومات، وقد كفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في الحصول على المعلومات الذي يتلازم مع مبدأ الديمقراطية، فالكشف عن المعلومة العامة يعد أمرا أساسيا وشرطا من شروط الحكومة الرشيدة، والإعلان يساهم في مناقشة الرأي العام، والكشف عن الفساد في المؤسسات العامة أو أي تلاعب بالمال العام عكس السرية حين تسود يمكن حدوث تبديد للموارد.[4]

ومثال ذلك البيت الأبيض الأمريكي من إمكانية التواصل المباشر مع رئيس الدولة لإتاحة المعلومات التفصيلية عن الأداء الحكومي على شبكة الإنترنت ومن ثم تحجيم الفساد الإداري وإعطاء المواطن الحق في إبداء رأيه في الحكومة.[5]

---

[1] **ربيع نصيرة**، المرجع السابق، ص.976.

[2] **بوحفص سيدي عمر**، مبدأ حياد الإدارة العامة في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، السنة 2017، ص.269.

[3] **الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي**، المرجع السابق، ص.185.

[4] **عبير مصلح وآخرون**، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط 04، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، فلسطين، 2016، ص.61-62.

[5] **سايحي إسماعيل**، دور الإدارة الالكترونية في تكريس مبادئ الحكم الراشد وإرساء دعائم بناء دولة المؤسسات، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، المجلد 03، العدد 03، أكتوبر 2021، ص.67.

الفرع الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبدأ المساءلة

تعتبر المساءلة الذكية شمولية في تطلعاتها، تكاملية في توجهاتها، وقصدية في نتائجها، ويمكننا القول إن الشفافية هي المسؤولة عن وجود المساءلة، فاستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المساءلة يؤدي إلى تفادي الإجراءات البيروقراطية التي تؤدي إلى مضيعة الوقت خاصة أن بعض الأسئلة المتعلقة ببعض الظروف التي لا تحتمل التأخير في الإجابة.[1]

وبموجب التطور التقني، تمكن الأفراد من الاطلاع على المعلومات ومن ثم تتيسر لهم مهمة المساءلة عبر شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي خاصة إذا دعمت بتحول الحكومات والقطاعات نحو الحكومة الإلكترونية والرقمنة من خلال خلق قنوات حديثة للتواصل المتبادل مع المواطنين والحضور بقوة عبر هذه الوسائط.[2]

ومثال على المساءلة الإلكترونية هي السؤال والاستجواب الإلكترونيين، حيث يمكن للنائب البرلماني الاعتماد على السؤال الإلكتروني باستعمال شبكة الإنترنت، عن طريق مراسلة عضو الحكومة عبر البريد الإلكتروني ويحصل على الإجابة عبر نفس الوسيلة مما يؤدي إلى السهولة في إجراءات المساءلة.[3]

الفرع الثالث: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء المشاركة كمؤشر من مؤشرات الحكم الراشد

لم تعد وسائل التواصل الاجتماعي مرتبطة بإرسال واستقبال الرسائل فقط، بل أصبح لها وظيفة جديدة وهي مشاركة وكشف عن القصور في أداء بعض الجهات، وقد أتاحت فرصة للتعبير وإبداء الرأي في الكثير من القضايا وكشف المواطن لقضايا الفساد داخل المؤسسات،

[1] **نوال مغزيلي**، تكنولوجيا الاعلام والاتصال والمساءلة: نحو إرساء مساءلة إلكترونية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة قسنطينة، العدد 12، ص.102.

[2] **ايه بدر عبد السلام**، المرجع السابق، ص.4.

[3] **نوال مغزيلي**، تكنولوجيا الاعلام والاتصال والمساءلة: نحو إرساء مساءلة إلكترونية، المرجع السابق، ص.102.

فوسائل التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل فعال في مكافحة الفساد وفضحه ومعالجته، حيث أصبحت وسيلة تفضح المسؤولين.[1]

أولا: تعريف المشاركة الإلكترونية

تعتبر المشاركة الإلكترونية من مؤشرات الحوكمة الرشيدة ومن أدوات الحكومة للوصول إلى الشعب واحتوائه، وهي بذلك لا تستبدل النماذج التقليدية للمشاركة العامة، حيث توفر الممارسات الجديدة للمشاركة إمكانات التواصل وعلاقة أفضل لمنظمات المجتمع المدني والمواطنين والسياسة.[2]

وعرفت الأمم المتحدة المشاركة الإلكترونية على أنها: "تعزيز المشاركة المدنية والحكم التشاركي الشفاف من خلال تقنيات المعلومات والاتصال لتعزيز التعاون بين الحكومات والمواطنين."[3]

وقد وضعت مشروعا لحساب التنمية للمشاركة الإلكترونية والذي يهدف لتعزيز قدرة البلدان النامية على تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال لإشراك المواطنين

ثانيا: أسباب التوجه الى المشاركة الإلكترونية

ينظر للمشاركة الإلكترونية على أنها ضرورية لأسباب جوهرية وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:[4]

1-تلعب آليات المشاركة الإلكترونية دورا مهما في زيادة مساءلة الحكومة.

2-جعل الخدمات العامة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين.

---

[1] مواقع التواصل الاجتماعي رقي مجتمعي يكافح الفساد، صحيفة المدينة الالكترونية، السعودية، 9 يناير 2016، على الرابط: https://www.al-madina.com/article consulté 15_05-2022 heure 21 :30

[2] **نوال مغزيلي**، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مؤشرات الحكم الراشد، المرجع السابق، ص.250.

[3] **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**، الفساد والحوكمة الرشيدة، قطر، أفريل 2021، على الرابط: https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption 06-05-2022 **consulté** ,

[4] **David Le Blanc**, E-participation : aquick overview of recent qualitative trends, Unted Nations, Department of Economic and Social Affairs, DESA Working Paper, No. 163, JANUARY 2020, p.3.

3-تحسين جودة العمل السياسي والتشريعي.

4-تعزيز شرعية الحكومات وثقة المواطنين في المؤسسات العامة.

ثالثا: مزايا وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز المشاركة الإلكترونية

لقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة بشكل خاص في تحقيق الحوكمة وهذا من خلال تحقيق المشاركة، والتي تساهم في رصد ومكافحة الفساد في مختلف القطاعات. حيث تمكن المشاركة عبر هذه الوسائل المواطنين سواء أفراد أو جماعات من مراقبة ومحاسبة المسؤولين وممارسة الضغط عليهم من أجل تحقيق الديموقراطية التشاركية.[1]

أصبحت لوسائل التواصل الاجتماعي القدرة على دعم الحوكمة التشاركية، وتعتبر فعالة في المشاركة المدنية نظرا لقدرتها على تحقيق الإصلاح من خلال تمكين الموطنين والسماح لهم بالمشاركة في حركات الإصلاح المؤسساتي، وعلى سبيل المثال يمكن للمشاركة الإلكترونية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أن تجعل جهود مكافحة الفساد فعالة، فعندما يسمح للمواطنين برفع أصواتهم والمشاركة في عملية صنع القرار باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ستصبح الحكومة أكثر استجابة ومساءلة.[2]

[1] **ايه بدر عبد السلام**، المرجع السابق، ص.05.

[2] **Anupriya Khan**, **Satish Krishan**, Social Media Enabled E-participation : Review and Agenda for future research, E-service Journal, Indiana University, 2017, p.56.

خـاتـــــمـة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة نجد أن معظم الدول النامية سعت إلى التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية، والتي تعني الانتقال من العمل اليدوي الورقي الى الأعمال والخدمات الإلكترونية. وبكل بساطة تطبيق الإدارة الإلكترونية يساهم في تقديم الحلول للمشاكل البيروقراطية التي عرفتها الإدارات التقليدية.

كما كان للإدارة الإلكترونية الدور في مكافحة الفساد الإداري، وذلك من خلال الوسائل التقنية الحديثة التي تتميز بالفاعلية والجودة. وقد ساهمت أيضا في تعزيز مبادئ الحكم الراشد التي تتمثل في الشفافية، والمساءلة، والمشاركة لتمكين المواطن من مراقبة أعمال الموظف والمسؤول، وتحقيق المشاركة من خلال إبداء رأي المواطن في الخدمات أو القرارات عبر الوسائط الإلكترونية، وبالإضافة استخدام التوقيع الالكتروني لاعتباره وسيلة إثبات لمراقبة الموظفين للقضاء على التصرفات السلبية للإدارة التقليدية.

والجزائر من الدول التي اعتمدت وتبنت الإدارة الإلكترونية عن طريق إطلاقها لمشروع الجزائر الإلكترونية الذي اعتبر من أهم المشاريع التنموية والرامية للقضاء على الفساد الإداري.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- الانتقال الى الإدارة الإلكترونية أصبح ضرورة لابد من الدول النامية من تطبيقها، وهذا نظرا للتطور التقني الذي يشهده العالم.

2- تعتبر الإدارة الإلكترونية من الآليات التي ساهمت في محاربة الفساد الإداري، لكن رغم هذا يبقى القضاء عليه أمرا شبه مستحيل.

لتعزيز دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري نقترح مايلي:

1- ضرورة التحول الى الإدارة الإلكترونية وتعميمها، وضرورة توفير وتحديث الوسائل المادية والبشرية لمواكبة التطور والقضاء على الفساد الإداري.

2- ضرورة إصدار نصوص قانونية خاصة بتمكين المواطن من الوصول إلى المعلومات تحقيقا لمبدأ الشفافية.

3- تطوير التشريعات والقوانين لمواكبة التعاملات الإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية

القرآن الكريم:

1. سورة الأعراف الآية 56

القوانين:

1. المادة 02 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، 8 مارس 2006.
2. القانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 1فبراير، 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06، 10 فيفري 2015.

الكتب:

1. إبراهيم سليمان، **الحكومة الالكترونية**، د ط، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، غزة، 2010.
2. أحمد فتحي الحيث، **مبادئ الإدارة الالكترونية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015
3. إيمان مأمون أحمد سليمان، **إبرام العقد الالكتروني وإثباته (الجوانب القانونية لعقد التجارة الالكترونية)**، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008
4. حسين مصطفى هلالي واخرون، **الإدارة الالكترونية**، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
5. سعد غالب ياسين، **الإدارة الالكترونية**، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2010.
6. سمية بومروان، **الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية (دراسة مقارنة)**، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.

7. صدام حسين ياسين العبيدي، **الفساد الإداري والمالي أسبابه صوره اثاره علاجه من منظور إسلامي**، ط 1، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2018،

8. صلاح الدين فهمي محمود، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، د ط، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994.

9. عبد الفتاح بيومي، **التوقيع الالكتروني في النظم القانونية المقارنة**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005،

10. عبير مصلح وآخرون، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، ط 04، الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، فلسطين، 2016.

11. عبير مصلح وآخرون، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، ط3، دار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، فلسطين، 2013.

12. عمر موسى جعفر القريشي، **أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري**، الطبعة 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015.

13. غسان طالب، راكز الزعاير، **الإدارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني لمنظمات الأعمال المعاصرة، د. ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، عمان، 2018.

14. فداء حامد، **الإدارة الإلكترونية (الأسس النظرية، والتطبيقية)**، الطبعة 1، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

15. لبيد عمار، موازي بلال، **الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر**" معطيات الواقع ورهانات المستقبل"، ط1، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2021.

16. محمد الجيزاوي، **الإدارة الإستراتيجية والأعمال الإلكترونية: إشكاليات النظرية والتطبيق**، د ط، دار أي–الكتب، السعودية، 2018.

17. محمد سمير احمد، **الإدارة الإلكترونية**، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

18. محمد صادق إسماعيل، **الفساد الإداري في العالم العربي (مفهومه وابعاده المختلفة)**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، د. ب. ن، 2014

19. محمد صبري محمود، السيد محمود البحيري، **اتجاهات معاصرة في إدارة المؤسسات التعليمية**، د ط، عالم الكتب، القاهرة، 2009.

20. محمد عبد الفتاح رضوان، **الادارة الالكترونية وتطبيقاتها الوظيفية**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، د س ن.

21. محمد محمود معايرة، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011

22. مصطفى يوسف كافي، **الإدارة الإلكترونية (إدارة بلا أوراق، إدارة بلا مكان، إدارة بلا زمان، إدارة بلا تنظيمات جامدة)**، د ط، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011.

23. نجم عبود نجم، **الإدارة والمعرفة الإلكترونية، (الاستراتيجية، الوظائف، المجالات)**، د. ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

24. هاشم الشمري، إيثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011

25. ياسر محمد عبد العال، **الإدارة الإلكترونية وتحديات المجتمع الرقمي**، د ط، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2016.

المقالات:

1. أحمد فتحي الحيث، محمد مفضي الكساسة، **تأثير وظائف الإدارة الإلكترونية في فعالية وكفاءة البنوك في الأردن**، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد 2، العدد 4، 2013.

2. إسماعيل سايحي، المكي دراجي، **الإدارة الإلكترونية بين مقتضيات الشفافية وإشكالية التخلص من البيروقراطية في الأجهزة الحكومية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 02، سبتمبر 2021.

3. باحماوي عبد الله، **سبل تحسين الخدمة العمومية وعصرنة الإدارة العامة بالجزائر**، مجلة القانون والمجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ادرار، المجلد 7، العدد 02، 2019.

4. باسم سعد الجهني، تهاني مصلح الميلي، **دور القيادة الخادمة في تحقيق الشفافية في التقارير الصحية للمرضى المراجعين للمستشفيات الحكومية لمدينة أبها**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الملك خالد، مجلد 23، العدد 02، 2020.

5. بوداوي فاطنة، بوشنافة أحمد، **دور التسيير العمومي الالكتروني في إرساء مبادئ الحكم الراشد من خلال دراسة ميدانية لعدد الإدارات الحكومية بولاية بشار**، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلة محمد طاهري، جامعة بشار، اوت 2018.

6. بوزكري جبلالي، **دور الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الجبائية دراسة ميدانية بمركز الضرائب بتسمسيلت**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 10، ديسمبر 2021.

7. بومعزة بلقاسم، العقريب كمال، **الخدمة العمومية الالكترونية في الجماعات المحلية**، مجلة افاق علمية، المجلد 12، العدد 2، 2020.

8. جهيدة ركاش، **آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي وضرورة تفعيل مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر**، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، المجلد 2، العدد 2، اوت2019.

9. حازم أحمد فراولة، **أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الإسلامي**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 08،

10. حازم فروانة وآخرون، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في الشركات الصناعية في قطاع غزة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، مارس 2022.

11. خلاف وردة، **دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، سطيف، المجلد 06، العدد 03،

12. دوداح رضوان، **الفساد الإداري: مفهومه مظاهره وسبل المعالجة، مجلة الحقوق والدراسات الإنسانية**، جامعة الجلفة، المجلد 29، العدد 1، د. س. ن.

13. ربيع نصيرة، **دور الإدارة الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافي**ة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08، جوان 2017.

14. رحال نصر، موفق سهام، **الحكم الراشد ومحاربة الفساد (حالة الجزائر)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 01، جوان 2017.

15. رفيق حدوش، **حجية التوقيع الالكتروني في إثبات المعاملات الالكترونية المبرمة عبر الانترنت**، مجلة السياسة العالمية، جامعة تيزي وزو، المجلد 05، العدد 03، ديسمبر 2021.

16. رقية عواشرية، **الحكم الراشد كوسيلة لمكافحة الفساد في الدول المغاربية**، مجلة الحقوق والحريات، جامعة باتنة، العدد 02، مارس 2016.

17. سامية عزيز، قوارح ام لخير، **الإدارة الالكترونية كاستراتيجية بديلة للإدارة التقليدية**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، د. ج. م، العدد 01، الجزائر،2021

18. سايحي إسماعيل، **دور الإدارة الالكترونية في تكريس مبادئ الحكم الراشد وإرساء دعائم بناء دولة المؤسسات**، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، 08_10_2021.

19. سايحي إسماعيل، **دور الإدارة الالكترونية في تكريس مبادئ الحكم الراشد وإرساء دعائم بناء دولة المؤسسات**، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، المجلد 03، العدد 03، أكتوبر 2021.

20. سلطان غالب الديحاني، **تأثير أبعاد الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري بالمناطق التعليمية في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها**، المجلة الدولية للبحوث التربوية، جامعة الامارات، المجلد 41، العدد 02، يونيو 2017.

21. سميرة عبد الوهاب، عبد القادر البلوشي، **دور الإدارة الالكترونية في إدارة الأزمات التعليمية من وجهة نظر قادة مدارس التعليم العام في محافظة الجموم**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 9، العدد الرابع، ديسمبر 2020.

22. سوسن إبراهيم رجب، العكيدي، **المتطلبات التقنية للتحول نحو الإدارة الالكترونية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العراق، المجلد 8، العدد 1، 2018.

23. صادقي نوال، **دور الشفافية والمساءلة في مجابهة الفساد المحلي**، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 01، العدد 02، جوان2020.

24. طيب موفق شريف، **التوقيع الالكتروني وحمايته جنائيا في القانون الجزائري**، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد زبانة، أدرار، المجلد 01، العدد 01، جوان 2017.

25. عابد عبد الكريم غريسي، شريف محمد، **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة**، العدد الثالث، ديسمبر 2013.

26. عائشة بنت احمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن، **أثر تطبيق أنظمة الإدارة الالكترونية على الأداء الوظيفي**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، المجلد 10، العدد 1، يناير 2013.

27. عبد الكريم سعيد عبده قاسم، ناصر سعيد على محسن، **متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية مجتمع صنعاء بالجمهورية اليمنية (من وجهة نظر القيادات الاكاديمية والاداريين)**، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، كلية المجتمع، العدد 8، مارس 2018.

28. عبلة سقني، **ظاهرة الفساد الإداري في المجتمع الجزائري دراسة في الأسباب واليات المكافحة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، المجلد 7، العدد 01، جوان 2018.

29. غريبي علي، رينوبة الأخضر، **إصلاح الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية وآفاق ترشيدها**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، العدد الثالث، أكتوبر 2016.

30. فتيحة حيمر، **الشفافية كآلية للحد من الفساد**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 24، جوان 2017.

31. فلاح بن فروج السبيعي، **أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في الشركات المالية السعودية**، المجلة العربية للإدارة، جامعة المملكة العربية السعودية، المجلد 37، العدد 01، مارس 2022.

32. فلاق محمد، حدو سميرة أحلام، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري (تجارب دولية)**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة الشلف، العدد 01، 2015.

33. قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد، **الفساد الإداري والمالي (المفهوم، الأسباب، الاثار، وسائل المكافحة)**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد 6، العدد 18، جانفي 2014.

34. قرطاس فتيحة، **عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، المجلد 2، العدد 15، 2016.

35. قويدر بورقبة، رحمة مجدة حصباية، **دوافع التحول نحو الإدارة الالكترونية في منظمات الاعمال**، د. م، د.ع، الجزائر، 12-07-2020

36. لمين علوطي، **الإدارة الالكترونية للموارد البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية**، د ج م، المجلد 15، العدد 42، 30 افريل2008.

37. لياس شاهد وآخرون، **تقييم تجربة الحكومة الإلكترونية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، د.ج. م، عدد 03، ديسمبر 2016.

38. ليلى حسيني، **معضلة الفساد واشكالية بناء الحكم الراشد في افريقيا**، مجلة أكاديميا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، العدد 4، 2016.

39. محمد الأخضر كرام، مسغولي منى، **دور أخلاقيات الهيئة في مكافحة الفساد الإداري في الدول العربية دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد الإداري 2014-2017**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الوادي، المجلد 2، العدد 2، جويلية 2020.

40. محمد سعود، أمينة سعود، **الفساد الإداري ومدى تحقيق الحكم الراشد**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 03، العدد 10، مارس 2020.

41. مداحي عثمان، **الجهود الدولية لمكافحة الفساد –اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجا–**، جامعة لونيسي علي، البليدة 2، جوان2019.

42. مريم خالص حسين، **الحكومة الالكترونية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد خاص بمؤتمر الكلية، 2013

43. مسيردي سيد أحمد، سعيدي خديجة، **مشروع الجزائر الإلكترونية: واقع وتحديات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة تلمسان، العدد 4، ديسمبر 2013.

44. مطهري حنان، مطهري كمال، **دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية ومكافحة الفساد الإداري**، مجلة العرائض، العدد 5، جوان2019.

45. المكي دراجي، موساوي راشدة، **دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر–دراسة لنموذجين–**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، جانفي 2018.

46. موسى عبد الناصر، قريشي محمد، **مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة)**، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

47. نافع زينب، شعباني مجيد، **الخدمات العمومية الالكترونية في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة بومرداس، المجلد 14، العدد 5، الجزائر، السنة 2020.

48. نوال مغزيلي، **تكنولوجيا الاعلام والاتصال والمساءلة: نحو إرساء مساءلة إلكترونية**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة قسنطينة، العدد 12.

49. نوال مغزيلي، **دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تعزيز مؤشرات الحكم الراشد**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، 2018.

50. هارون بوالفول، بوزيان رحماني جمال، **دور الشفافية والمساءلة في تحسين أداء الأجهزة الإدارية بالإدارات العمومية الجزائرية دراسة وصفية تحليلية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة الجزائر، العدد 07، جوان 2017.

51. الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، **دور الإدارة الالكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 31، العدد 04، سبتمبر 2020.

الأبحاث الأكاديمية:

أطروحات الدكتوراه:

1. بوحفص سيدي عمر، **مبدأ حياد الإدارة العامة في القانون الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، السنة 2017.

2. حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة 2013.

3. خالد بن عبد الرحمان بن حسن، **الفساد الإداري أنماطه واسبابه وسبل مكافحته (نحو بناء نموذج تنظيمي)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، سنة 2007.

4. شعبان فرج، **الحكم الراشد حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة 2012.

5. عبان عبد القادر، **تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، السنة 2016.

6. مليكة قرباتي، دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون عام اقتصادي، غرداية،2018.

المذكرات:

أ. رسائل الماجستير:

1. جهيدة حمدان، **الإدارة الإلكترونية كألية تصدي للفساد الإداري دراسة حالة بلدية الناصرية ولاية بومرداس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016.

2. حسن عفيف العرايشي، **واقع نظام الرقابة الإدارية الالكترونية وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية الشق المدني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في برنامج إدارة الدولة والحكم الراشد، جامعة الأقصى، فلسطين، 2015.

3. عاشور عبد الكريم، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

4. عمر موسى الجعفري القريشي، **أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهري، العراق، 2012.

5. فهد عبد الرحمان مسفر رمزي، **الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم لمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرين والمشرفين**، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية، 2013.

6. نايت أعمر على، **الملكية الفكرية في إطار التجارة الالكترونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، السنة 2014.

7. نداء أكرم أحمد سعد، **الشفافية الإدارية لدى رؤساء الأقسام الاكاديمية في الجامعات الخاصة في العاصمة عمان وعلاقتها بالثقة التنظيمية لأعضاء هيئة التدريس**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والقيادة التربوية، كلية العلوم التربوية، قسم الإدارة والمناهج، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018.

ب. مذكرات الماستر:

1. أيوب العمودي، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة ورقلة، 2013.

2. برمان نور الدين، مرزوق محمد الأمين، **دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر**، حقوق، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجلفة، السنة 2017.

3. بن عيسى فائزة، **استراتيجية مكافحة الفساد لتأسيس الحكم الراشد في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية الحقوق تخصص إدارة ومالية، جامعة البويرة، 2016.

4. بورغداد فاتح، **دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية (2010-2020)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة محلية، جامعة المسيلة، السنة 2021.

5. جيدل بلخير، **الآليات الإدارية والرقابية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم القانونية تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة2014.

6. جيلاني حنان، **الحكم الراشد كألية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة المسيلة، 2014.

7. حسين ناجي، **دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري (الولايات المتحدة الامريكية نموذجا)**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم القانونية تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة بسكرة، 2018.

8. سعي حنان، دور الإدارة الالكترونية في التقليل من الفساد الإداري دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بأم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم التسيير، جامعة ام البواقي، سنة 2016.

9. طرافي ياسمين، منصوري ياسمين، **الإطار القانوني للتوقيع الالكتروني (دراسة مقارنة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016.

10. عادل حريزي، **دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري**، دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة أم البواقي، السنة 2020.

11. مراكشي فاطمة، **دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر مع التركيز على حالة المجلس الشعبي الوطني(2012،2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في رسم السياسات العامة، كلية الحقوق جامعة الجيلالي بونعامة، 2015.

12. نوري صابر، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق، جامعة أم البواقي، السنة 2020.

المؤتمرات العلمية:

1. إبراهيم توهامي، ليتيم ناجي، **حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة ضمن ملتقى حول: قراءة تحليلية في مضامين وابعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، ايام06-07 ماي 2012.

2. بليلي أسماء، **تقنيات الإدارة الالكترونية في تحقيق المصلحة العامة**، الملتقى الدولي المرسوم ب النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، جامعة محمد بوضياف كلية الحقوق والعلوم السياسية، مسيلة، ايام26.27 نوفمبر 2018.

3. بن يكن عبد المجيد، **الإدارة الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان الفساد في البيئة الرقمية، برلين، ايام04-05 أفريل 2021.

4. بوزكري جبلالي، **دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الجبائية دراسة ميدانية بمركز الضرائب بتسمسيلت**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 1، للمرفق العام الالكتروني واقع وتحديات، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسة، ايام 26_27-نوفمبر 2018.

5. حسين بن محمد الحسين، **الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي (المحور الثاني: التوجهات والأساليب الحديثة في تطوير أداء المنظمات، المملكة العربية السعودية، الأيام من 1 الى 4 نوفمبر 2009.

6. حكيمة جاب الله، **تطبيقات الإدارة الالكترونية للمرفق العام في الجزائر نماذج من الواقع**، مؤتمر دولي، النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع وتحديات، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسة، ايام 26_27-نوفمبر 2018.

7. حواوسة جمال، بوصنبورة عبد الله، **آثار الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسبل مواجهته**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، أيام 24 و25 أفريل 2018، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

8. خماري هبة، جدي عبد الحليم، **مظاهر الفساد الإداري والمالي وأثره على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، أيام 24و25 أفريل 2018، جامعة 8 ماي 1945.

9. زعزوعة فاطمة، **الرقابة الالكترونية كآلية للحد من الاحتيال المعلوماتي وتحديات مواجهة الفساد الالكتروني**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي، بعنوان مكافحة الفساد في البيئة الرقمية، برلين، أيام 04-05 افريل 2021.

10. زواني نادية، **استراتيجية الأمن المعلوماتي في مكافحة الفساد الالكتروني**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي، بعنوان مكافحة الفساد في البيئة الرقمية، برلين، أيام 04-05 افريل 2021.

11. سناء رحماني، ياسين حجاب، **أثر الإدارة الالكترونية على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني (واقع، تحديات، افاق)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، أيام 26-27 نوفمبر 2018.

12. عاتي يمينة، **الفساد الإداري والمالي مفاهيمه واشكاله واثاره على التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، أيام 24 و25 أفريل 2018، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

13. عز الدين بن تركي، **منصف شرفي، الفساد الإداري: أسبابه، اثاره وطرق مكافحته**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

14. موفق نور الدين، **مداخلة بعنوان: "الإدارة الالكترونية ضرورة حتمية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر"**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.

التقارير:

1. ايه بدر عبد السلام، **دور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد**، مرصد سياسات الشفافية والنزاهة، القاهرة، د. س. ن.

مواقع الأنترنت:

1. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مكافحة الفساد، التعليم من اجل العدالة، قطر، أفريل 2021، على الرابط: https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption, consulté 06-05-2022 heure 21:39

2. مواقع التواصل الاجتماعي رقي مجتمعي يكافح الفساد، صحيفة المدينة الالكترونية، السعودية، 9 يناير 2016، على الرابط:
https://www.al-madina.com/article consulté 15_05-2022 heure 21:30

3. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الفساد والحوكمة الرشيدة، قطر، أفريل 2021، على الرابط: https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption **consulté** 06-05-2022 heure 23:20

باللغة الأجنبية:

المقالات:

1. Anupriya Khan, Satish Krishan, **Social Media Enabled E-participation : Review and Agenda for future research**, E-service Journal, Indiana University, 2017.
2. David Le Blanc, **E-participation : a quick overview of recent qualitative trends**, unted nations, Department of Economic and Social Affairs, DESA Working Paper, No. 163, JANUARY 2020

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
قائمة المختصرات	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري مقاربة نظرية	
المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية	5
المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية	5
الفرع الأول: نشأة الإدارة الإلكترونية	6
الفرع الثاني: تعريف الإدارة الإلكترونية	10
الفرع الثالث: خصائص الإدارة الإلكترونية	13
المطلب الثاني: وظائف ومتطلبات الإدارة الإلكترونية	16
الفرع الأول: وظائف الإدارة الإلكترونية	16
الفرع الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية	22
المبحث الثاني: الفساد الإداري	26
المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري	26
الفرع الأول: أنواع الفساد	26
الفرع الثاني: تعريف الفساد الإداري	29
الفرع الثالث: أسباب ودوافع الفساد الإداري	32
المطلب الثاني: آثار الفساد الإداري	34
الفرع الأول: آثار الفساد الإداري على المستوى الاقتصادي	35
الفرع الثاني: آثار الفساد الإداري على المستوى الاجتماعي	36
الفرع الثالث: آثار الفساد الإداري على المستوى السياسي	37

الفصل الثاني: مكافحة الفساد الإداري في ظل الإدارة الالكترونية	
المبحث الأول: آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري	40
المطلب الأول: دور الخدمات العمومية الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري	40
الفرع الأول: مفهوم الخدمة العمومية الإلكترونية	41
الفرع الثاني: دور الخدمة العمومية الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري	42
الفرع الثالث: إصلاح الخدمة العمومية في الجزائر (مشروع الجزائر الإلكترونية)	44
المطلب الثاني: التوقيع والرقابة الإلكترونيين كآليات للحد من الفساد الإداري	46
الفرع الأول: مفهوم التوقيع والرقابة الإلكترونيين	47
الفرع الثاني: دور التوقيع الإلكتروني في الحد من الفساد الإداري	50
الفرع الثالث: دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري	51
المبحث الثاني: مكافحة الفساد الإداري عن طريق تعزيز مبادئ الحكم الراشد في ظل الإدارة الإلكترونية	54
المطلب الأول: مكافحة الفساد الإداري عن طريق تعزيز مبادئ الحكم الراشد	54
الفرع الأول: المساءلة كمبدأ للحكم الراشد	54
الفرع الثاني: الشفافية كمؤشر من مؤشرات الحكم الراشد	57
الفرع الثالث: المشاركة كمبدأ من مبادئ الحكم الراشد	60
المطلب الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبادئ الحكم الراشد	61
الفرع الأول: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبدأ الشفافية	61
الفرع الثاني: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبدأ المساءلة	64
الفرع الثالث: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مبدأ المشاركة	64
خاتمة	68
قائمة المصادر والمراجع	71
الفهرس	87
الملخص	

ملخص:

أدى التطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت إلى حد كبير في مساهمة وتطوير الإدارة الإلكترونية وعصرنتها في شتى المجالات، وبالتالي أصبحت ضرورة حتمية للعمل بها، فهي تعتبر وسيلة فعالة لتحسين الخدمات وتسهيل الإجراءات في وقت قياسي وكذلك نيل استحسان المواطن.

التحول إلى النمط الإلكتروني ساهم في مكافحة الفساد الإداري وجميع التصرفات السلبية في الإدارات، بالإضافة الى تعزيز مبادئ الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية والمساءلة، والمشاركة، وتفعيل الرقابة الإلكترونية للكشف عن التجاوزات والممارسات الغير قانونية، لهذا تعتبر الإدارة الرقمية أساس الحكومة الرشيدة التي تهدف بدورها الى الإصلاح الإداري.

Abstract :

The technological development and the emergence of the Internet contributed to the development of electronic management and its modernity in various fields, and thus became an imperative to work with it, as it is an effective way to improve services and facilitate procedures in record time, as well as obtaining the approval of the citizen.

And the shift to the electronic style contributed to combating administrative corruption and all negative behaviors in the departments, in addition to enhancing the principles of adult governance represented in transparency and accountability, participation, and activating electronic control to reveal illegal abuses and practices. That is why the digital administration is the basis of the rational government, which in turn aims to reform.